

المبحث الأول الإطار المنهجي

أولاً: المقدمة :

لقد ظلت البلدان المتقدمة هي المسيطر الوحيد على الاقتصاد العالمي، من خلال سيطرتها على المبادلات الخارجية التي قامت بتكييفها حسب متطلباتها، هذه المبادلات التي لا تقوم إلا بوجود مؤشر أو 4مقياس لعمليات التبادل يعرف بسعر الصرف، ويحتل سعر الصرف حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية من خلال كونها تتمتع بالاستقرار النسبي وتحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية وتحظى بالقبول الدولي عند تسوية المعاملات الخارجية بها، ويعد هذا المقياس من المتضمنات الرئيسية لسياسة الاقتصاد الكلي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وبما أن معظم الاقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي فان هذا يتطلب إنشاء إطار يتم فيه تحديد سعر الصرف من خلال التبادل بين وحدات النقد المحلي ووحدات النقد الأجنبي وبذلك ظهر مفهوم سوق الصرف الأجنبي الذي يتحدد فيه سعر العملة بوصفها سلعة تباع وتشترى حسب قانون العرض والطلب، فبوجود هذه السوق أصبح سعر الصرف يتعرض للعديد من التقلبات الناتجة مبدئياً عن مرونة نظام الصرف. ويتأثر سعر الصرف بعوامل اقتصادية وسياسية متعددة ، ومن بين هذه العوامل الاقتصادية (معدلات التضخم ، وحجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي ، الناتج المحلي الاجمالي ، درجة الانفتاح على العالم الخارجي ، حجم الصادرات ، معدلات الفائدة المحلية والعالمية ، تباين وتعدد الشركاء التجاريين) .

وتقتض الدراسة ان هذه المتغيرات " معدلات التضخم ، وحجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي ، والناتج المحلي الاجمالي ، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي ." هي اهم العوامل المؤثرة علي سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

ثانياً: مشكله البحث:

ظل السودان ولفترات طويلة يعانى من اختلالات هيكلية ادت الي تذبذب سعر الصرف حيث قدر بنك السودان المركزي في 2010م سعر صرف الدولار الرسمي (2.35) للجنيه السوداني وقدر في السوق الموازي بحوالي (2.60) للجنيه. ويشهد سعر الصرف في الآونة الاخيرة الكثير من التذبذبات نسبة للقرارات الجديدة التي اتخذها البنك المركزي، ووصل سعر شراء الدولار في البنوك إلى (29.1283) وسعر البيع (29.2739) والسعر في السوق الموازي (40.30) ومن هنا تكمن مشكله البحث في طرح التساؤل الرئيسي التالي : ما هي اهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة ؟

ثالثا: أسئلة البحث:

- 1- ما هو أثر التزايد المضطرد في معدلات التضخم على سعر الصرف؟
- 2- كيف يؤثر احتياطي النقد الاجنبي على سعر الصرف في السودان؟
- 3- الى أي مدى يؤثر الناتج المحلي على سعر الصرف؟
- 4- ما هو أثر الانفتاح علي العالم الخارجي علي سعر الصرف في السودان؟

رابعا: فرضيات البحث:

- 1- هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف.
- 2- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين احتياطي النقد الأجنبي وسعر الصرف.
- 3- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف.
- 4- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح على العالم الخارجي وسعر الصرف.

خامسا: اهداف البحث:

1. تسليط الضوء على المفاهيم العامة والمصطلحات المتعلقة بسعر الصرف، نظريات الصرف، سوق الصرف، وسياسات سعر الصرف ، واهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان.
2. تتبع مراحل التطبيق لسياسات سعر الصرف في السودان لمعرفة نقاط الضعف التي أدت الى عدم تبنى سياسة سعر صرف تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3. تحديد المتغيرات التي تؤثر في المحددات الاقتصادية واتجاهاتها على المدى الطويل والقيام بتحليل تلك المتغيرات وتحديد اثارها، ومن ثم اقتراح بعض الوسائل والتدابير التي يمكن أن تسهم في علاج الاثار السالبة ومعرفة الاثار الايجابية وتدعيمها.

سادسا: اهمية البحث:

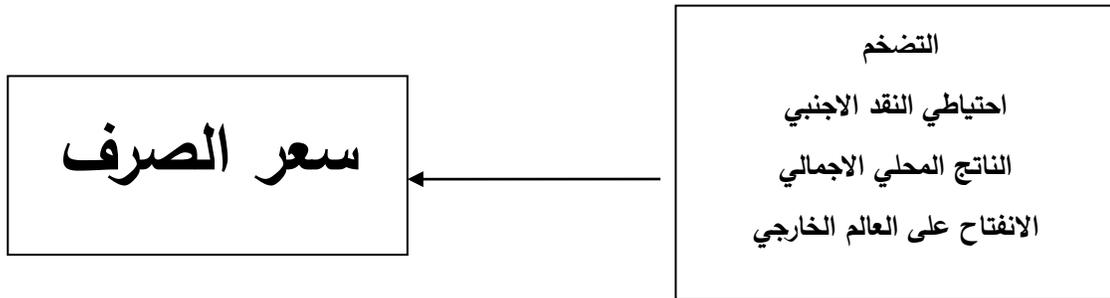
الأهمية العلمية : تعتبر هذه الدراسة اضافة الاسهام العلمى للدراسات السابقة التي تناولت محددات سعر الصرف في السودان، من خلال زيادة الفترة الزمنية وتحديث البيانات حتي العام 2016م وتعتبر الفترة التي عقت انفصال جنوب السودان من اكثر الفترات التي شهدت تدهورا لسعر صرف العملة الوطنية .

الاهمية العملية : تتبع الاهمية العملية للبحث في ان قوه واستقرار الاقتصاد الوطني لأي بلد يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر صرف عملته الوطنية امام العملات الاجنبية الأخرى . وامكانية استفادة متخذي القرار وواضعي السياسات والمهتمين من نتائج البحث .

سابعا: منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي والاحصائي والمنهج التاريخي وذلك من خلال جمع البيانات ووصف البيانات وتحليل البيانات لتحديد العلاقة بين سعر الصرف وبقية المتغيرات الاقتصادية .

ثامنا: النموذج المقترح:



الشكل الرياضي للنموذج المقترح:

$$EX = f (INF , FR , GDP , DOP)$$

الشكل القياسي للنموذج المقترح:

$$EX = \alpha + \beta_1 INF - \beta_2 FR + \beta_3 GDP + \beta_4 DOP + \mu$$

حيث ان:

INF: معدل التضخم.

FR: احتياطي النقد الاجنبي.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي.

DOP: الانفتاح على العالم الخارجي.

المعلمات المراد تقديرها: $\alpha, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$.

الشكل القياسي المعدل لدراسة العوامل المؤثرة على سعر الصرف :

$$\text{LOG}(EX) = \alpha + \beta_1 INF - \beta_2 FR + \beta_3 GDP + \beta_4 DOP + \mu$$

تاسعا: مصادر جمع المعلومات:

يعتمد هذا البحث على المصادر الثانوية وتشمل الكتب (المراجع) والبحوث والرسائل العلمية واوراق العمل والتقارير والمجلات والدراسات المنشورة على شبكة الانترنت.

عاشرا: حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الزمنية: (2000 - 2016)م.

احدى عشر: هيكل البحث:

يتكون هذا البحث على خمسة فصول، الفصل الاول: الإطار العام للبحث ويحتوي على مبحثين، المبحث الاول: الاطار المنهجي ، المبحث الثاني: الدراسات السابقة، ويتناول الفصل الثاني: الاطار النظري للبحث ويحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الاول: مفاهيم وانواع سعر الصرف المبحث الثاني: نظريات ومحددات سعر الصرف ، المبحث الثالث: اليات وسياسه سعر الصرف ، ويستعرض الفصل الثالث: سعر الصرف في السودان ، اما الفصل الرابع يشتمل على تقدير وتقييم نموذج سعر الصرف في السودان، ويحتوي علي ثلاثة مباحث، المبحث الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والنماذج القياسية، المبحث الثاني: الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة، المبحث الثالث: نتائج تقدير نموذج الدراسة ويتناول الفصل الخامس، الخاتمة وتحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الاول : مناقشه الفرضيات والمبحث الثاني: النتائج والتوصيات والمبحث الثالث : قائمه المراجع والمصادر .

المبحث الثاني الدراسات السابقة

1/ دراسة حسن توكل احمد، (2016)م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة اثر السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان. وتمثلت مشكلة الدراسة في ان التطورات المستمرة التي شهدتها السودان في الثلاثون عاما الماضية وتفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية اثرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية. واهمية الدراسة في موضوع الاثر الجامع للعوامل الاساسية من ادوات السياسة النقدية والمالية والعوامل الفنية لعدم استقرار سعر الصرف في السودان. وهدفت الدراسة الى قياس اثر ادوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف في فترة الدراسة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والاقتصادي القياسي الذي استخدم في الدراسة لتحليل وتقدير النموذج المقترح. اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ضعف السياسات النقدية والمالية وعدم فاعليتها بدرجة كبيرة يرجع لضعف الاسواق المالية والنقدية وضيق نطاقها والاثر المتزايد لبعض المؤسسات المالية غير المصرفية وعدم قدرة البنك المركزي ووزارة المالية توجيه نشاط هذه المؤسسات بطريقة ملائمة ووجود سياسات اقتصادية كلية مخططة بحجم كبير من الاستثمار ومشاكل في انجاز المشاريع المبرمجة ادى ذلك الى اللجوء المفرط للاقتراض من الخارج وزيادة الاصدار النقدي دون زيادة في الانتاج.

2/ منال عطا المولى عباس (2015)م⁽²⁾:

تتناول تهذه الدراسة سياسات سعر الصرف وحاولت توضيح أهمية هذه السياسة ومدى فعالية سياسات سعر الصرف المطبقة في الفترة (1990-2001) م حاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية إلى أي مدى تعتبر سياسات سعر الصرف المنتهجة في الفترة (1990-2001) م ذات أثر على المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، عرض النقود، الميزان التجاري وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما هي السياسات الملائمة للاقتصاد السوداني؟ طبقت الدراسة منهج التحليل

(1) حسن توكل أحمد فضل، اثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014م، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الحدود الشمالية، 2016م.

(2) منال عطا المولى عباس، سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990 - 2001)م، تكميلي ماجستير : جامعة الخرطوم غير منشوره ، 2015-05-24

الإحصائي لتحديد العلاقة بين سعر الصرف وبقية المؤشرات الاقتصادية. كما قامت الدراسة بتحليل الفترة قبل وأثناء فترة التحرير لاختبار فعالية سياسة سعر الصرف خلال فترة الدراسة وتحديد السياسات الملائمة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية تلعب سياسات سعر الصرف دوراً هاماً ومقدراً في الاقتصاد السياسات التحكمية تعيق النمو لأنها تقيد الاقتصاد، أما سياسات التحرير فتساعد على الاستثمار وتدفق رأس المال الأجنبي مما يساعد على تدفق النقد الأجنبي وبالتالي استقرار سعر الصرف. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة التحرير تؤدي إلي توحيد واستقرار سعر الصرف مما يعكس نتائج إيجابية على الاقتصاد توصي الدراسة يجب على الحكومة المحافظة على استقرار سعر الصرف لابد من وضع استراتيجيات شاملة ومتناسقة لمعالجة المشاكل الاقتصادية. الاستمرار في سياسة التحرير التي ساعدت على زيادة الاستثمار المحلي وفتح الاقتصاد على العالم الخارجي .

3/ مناهل هباني محمد (2014) م⁽¹⁾:

يهدف هذا البحث الى دراسة العلاقة بين تغيرات سعر صرف العملة الوطنية ومعدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1980-2014) م ، اتبع البحث المنهج التجريبي الذي يعمل على تحليل ومعالجة بيانات السلاسل الزمنية لتقدير العلاقة بين إرتفاع أسعار السلع المحلية وتغيير سعر الصرف وبعض محددات التضخم الاخرى متمثلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل نمو عرض النقود ودرجة الانفتاح الخارجى . بعد إجراء الاختبارات المطلوبة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدلات التضخم والمتغيرات المستقلة، كما توصلت ايضاً الى وجود علاقة سببية من اتجاهين بين معدل التضخم وسعر صرف العملة الوطنية، حيث ان ارتفاع معدلات التضخم يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية وكذلك تذبذب سعر الصرف يؤثر على معدلات التضخم، بالاضافة الى ذلك توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية من اتجاه واحد بين معدل نمو عرض النقود ومعدل التضخم وكذلك وجود علاقة سببية من اتجاه واحد بين درجة الانفتاح الخارجي ومعدل التضخم . توصل البحث الى عدد من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق سياسات سعر الصرف التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإبتعاد عن السياسات

(¹) مناهل هباني محمد، "تقويم أثر تقلبات سعر صرف العملة الوطنية على معدلات التضخم في السودان (1980 - 2014) م، جامعة الخرطوم ، (2017-05-21)

النقدية التوسعية بصورة مفرطة لان ذلك يسهم في زيادة معدلات التضخم ويوصى البحث بالإهتمام بحساب سعر الصرف الحقيقي الفعال لمعالجة اثر انتقال التضخم المستورد من شركاء التجارة الخارجيين.

4/ دراسة سامية منصوري (2014م)⁽¹⁾:

تهدف هذه لدراسة الى معرفة كيفية تاثير بعض المحددات على سعر صرف الدينار الجزائري وتهدف هذه الدراسة الى معرفة اهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل. وتم استخدام منهج دراسة الحالة لقياس اثر اهم المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف للدينار الجزائري واستخدام الطرق الاحصائية والقياسية اللازمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات. وخلصت الدراسة بنتائج هي ان المتغيرات التي تؤثر في سعر الصرف هي المتغيرات التي فسرت المتغير التابع وهي الصادرات وسعر الفائدة والتضخم وان سعر الصرف يتحدد عن طريق الية العرض والطلب في السوق المالية. واهم التوصيات للدراسة هي تشجيع الاستثمار في قطاع التصدير والابتعاد قدر الامكان عن القرارات الادارية لتحديد سعر الصرف والاعتماد على المؤشرات الاقتصادية ذات الاثر المباشر عليه لتحقيق مرونة اكبر في سعر الصرف.

5/ دراسة ايمان عبد الغفار (2013م)⁽²⁾:

تستعرض الدراسة العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف في السودان للفترة (1990-2011م) حيث تهدف الدراسة الى معرفة أهم العوامل والمحددات التي تؤثر على سعر الصرف بالسودان في المدى الطويل وتحليلها. وتتمثل مشكلة البحث في أن هنالك صعوبة نسبية في تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية المختلفة. نظرا لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات الداخلية والخارجية منها ما يستند الى متغيرات اقتصادية بحتة ومنها ما يستند الى متغيرات غير اقتصادية وقد حاولت الدراسة الاجابة على ما هي أهم النظريات والسياسات المفسرة لسعر الصرف؟ وما هي أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف في السودان؟

(1) سامية منصوري "دراسة قياسية لبض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1975 - 2013م)" جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر، 2014 م

(2) ايمان عبد الغفار الطاهر ، أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف ، حالة السودان 1990-2011م ، بحث ماجستير في الدراسات المصرفية ، رسالة منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2013 م.

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات لتحديد العلاقة بين سعر الصرف وبقية المؤشرات الاقتصادية والمنهج التاريخي لدراسة تطور سعر الصرف في السودان وتتبع ايضا المنهج القياسي .
تفترض الدراسة تأثر سعر صرف على العملة الوطنية بالتغيرات التي تحدث في المؤشرات الاقتصادية على ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي لانخفاض قيمة العملة الوطنية . وكلما تحسن الناتج الاجمالي وحجم الاحتياطات بالنقد الأجنبي كلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات من السلع والخدمات كلما ارتفعت قيمة العملة الوطنية . أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هنالك علاقة عكسية بين معدل التضخم المحلي وسعر الصرف كما ان هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير تابع والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وحجم الاحتياطات من النقد الأجنبي كمتغير مستقل .

6/ هيثم ضيف الله ابكر احمد (2011م) (1) :

هدفت هذه الدراسة الى دراسة محددات سعر الصرف في السودان باعتبارها مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي ودراسة اثر عدم استقرار سعر الصرف على كل من الصادرات والناتج من اجل الخروج بالنتائج والتوصيات التي تساعد في ايجاد حلول لمعالجة مشكلة عدم استقرار سعر الصرف . تمثلت مشكلة الدراسة في وجود عدد من المتغيرات التي تعتبر محددات لسعر الصرف والتي توجد بينها وسعر الصرف علاقة لتبادل وتداخل حيث انعكس تأثيرها سلبا على حركة الاقتصاد الوطني . تمثلت اهم فرضيات الدراسة في ان هنالك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف وكل من الصادرات والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي . وتم استخدام المنهج التاريخي والوصفي في الجانب النظري واستخدام المنهج القياسي في الجانب التطبيقي .توصلت الدراسة الى العديد من النتائج اهمها وجود علاقة طردية متبادلة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف وحجم الصادرات ووجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي . اهم توصيات الدراسة : الاهتمام بالصادرات وتويعها لأنها تمثل اهم موارد النقد الاجنبي ، العمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي يعمل بدوره على تحسين سعر الصرف والعمل على توفير الاستقرار السياسي والامني من اجل تدفق رؤوس الاموال الاستثمارية وتقليل عجز الميزان التجاري وتطوير عوامل الانتاج من تكنولوجيا واستثمار الطاقة البشرية وتطوير القطاع الزراعي .

(1) هيثم ضيف الله ابكر احمد ، نموذج قياس محددات سعر الصرف في السودان (1980 – 2011م) بحث ماجستير في الاقتصاد القياسي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رساله منشور جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، (2012م)

مقارنة بين الدراسات السابقة والحالية :

تشابهت معظم الدراسات السابقة التي تم استعراضها في الجانب النظري لسعر الصرف ، اما في الدراسات التي تناولت سعر اصرف في السودان من الجانب التطبيقي فانها تشابهت في انها استخدمت سعر الصرف في السودان كمتغير تابع يتاثر بجملة من العوامل والمتغيرات المستقلة المختلفة .

اختلفت هذه الدراسة عن سابقتها من خلال زيادة الفترة الزمنية وتحديث البيانات ، واطافة متغيرات للدراسة (معدلات التضخم، احتياطي النقد الاجنبي، الناتج المحلي الاجمالي، درجة الانفتاح على العالم الخارجي).

وايضا اختلفت هذه الدراسة في استخدام البرنامج الاحصائي E.Views في طريقة التحليل .

المبحث الأول

مفاهيم وانواع سعر الصرف

تمهيد :

تستخدم أي دولة عملة معينة لتعاملها الداخلي لأهمية التعامل بين الدول أصبح من الضروري ان يكون هنالك مقياس مشترك للعمولات تقام على اساس التجارة الخارجية تسمى معدل تبادل اوسعر الصرف الذي يعني به سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية اما الدول التي تتبع نظام اقتصادي مغلق تماما ليس هنالك حاجة لوجود سعر صرف وذلك لعدم وجود صادرات وواردات أي ان سعر الصرف يعتمد على حركة التجارة الخارجية.

تعتبر السياسات التي تتبناها الدول لعلاج بعض المشكلات الاقتصادية بصورة عامة وعلاج للخلل في ميزان المدفوعات بصورة خاصة ، وقد تطورت وسائل تحديد سعر الصرف بداية من اسعار الصرف الثابتة ثم اسعار الصرف المرنة .

مثلا اصبح المركز الاساسي في نظام النقد الاجنبي يعتبر سعر الصرف احد مؤشرات الاقتصاد الكلي الى جانب الناتج المحلي اومعدلات التضخم ومستويات البطالة واداء التجارة المتبادلة بالإضافة الى انه عبارة عن نسبة تبادل العملة الاولى بالعملة الاخرى ويعكس سعر الصرف قيمة عملة الدولة وهي التي تتحدد كأى سلعة اخرى وفقا لعوامل العرض والطلب⁽¹⁾ .

بالرغم من ان النقود تقوم بوظيفه الوسيط في المبادلات وتسهل من اجراء المبادلات ما بين مختلف الدول مثلما هي الحال في داخل الدولة الواحدة فانه يوجد فارق جوهري بين المدفوعات التي تتم ما بين الدول الاخرى . فمهما بعدت المسافة بين مختلف الدول فان تبادل السلع والخدمات تتم بعملتها المستقلة او وحده النقد الرسمي الخاص بها⁽²⁾ .

(1) حمدي عبدالعظيم ، سياسة سعر الصرف ، وهامشية النهضة المصرية ، القاهرة :1967م - ص30

(2) زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر_الاسكندرية :الفتح للطباعة والنشر . 2003م ، ص 79

مفهوم سعر الصرف:

يعرف معدل تبادل العملات بسعر الصرف وهو بذلك يعتبر سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الاجنبية وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة ففي الدول التي تتبع نظام نقدي مغلق ليس هنالك اجابة لوجود سعر الصرف وذلك لعدم وجود صادرات وواردات للدولة سواء كانت منظورة ام لا . وكلما كانت الدولة تتبع نظام نقدي مفتوح كان هنالك وجود لسعر الصرف وذلك لوجود صادرات وواردات للدولة . ولهذا يمكن القول بان سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي اذا ما ترك حر دون قيود (1).

تعريف سعر الصرف:

يعرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة او العملات الأجنبية . كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدولة المعنية والدول الأخرى(2).

يعرف بأنه معدل تبادل العملات او يعني سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاخرى الاجنبية وهو عبارة عن سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة (3).

كما يعرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية . وهناك دول ترى ان سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة اجنبية معينة ولا خلاف بين الطريقتين(4).

او هو عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية او هو عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية(5).

كما يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية ((جنيه سوداني)) مثلا التي تدفع ثمنا لوحد من العملة الاجنبية ((الدولار الامريكي)). ومن زاوية ثانية يمكن النظر الي سعر الصرف

(1) د. طارق فاروق الحصري ، الاقتصادي الدولي ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2012م ، ص 90

(2) حيدر عباس حسين واخرون ، "محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1982_2004)" سلسله الدراسات والبحوث سلسله بحثيه تصدرها

الإدارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي ، الخرطوم :بنك السودان المركزي ، الاصدار السابع ، 2006م ، ص 8

3 عبد العظيم سليمان المهل وخالد حسن البيلي ، الاقتصاد الكلي (الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مركز التعليم عن بعد ، الطبعة الاولى ،

2004م ، ص 73

4 زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الاسكندرية للطباعة والنشر ، 2003م ، ص 80

5 موسى سعيد مطر واخرون ، التمويل الدولي (دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2008م ، ص 43

باعتباره عدد وحدات العملة الاجنبية التي تدفع ثمنها لوحده واحده من العملات الوطنية كما عرف سعر الصرف بانه عدد وحدات عملة بلد ما تتبادل لوحدة واحدة من بلد اخر⁽¹⁾.

النموذج النقدي لسعر الصرف:

تحاول هذه الطريقة وضع نموذج لسعر الصرف وفقا للعلاقة النسبية بين اسعار العملات المختلفة . يعتبر النموذج النقدي في ظل افتراض مرونة الاسعار احد النماذج المفسرة للأسباب والتقلبات في اسعار الصرف وفي هذا النموذج يعتبر سعر الصرف احد المتغيرات الاقتصادية التي يؤثر ويتأثر بمعدلات التضخم ، مستوى الانتاج ، معدل النمو، عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات⁽²⁾.

أنواع سعر الصرف السائدة:

أولاً: سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate:

عمل هذا النظام بكفاءة عالية قبل عام 1971م ، حيث التزمت كل دول الاعضاء في صندوق النقد الدولي بإيداع قدر محدد من العملات الوطنية في حساب احتياطي طرف الصندوق (صندوق الامانات) . ويتم اقراض الدول التي تواجه عجز ميزان مدفوعاتها كما طرح حقوق السحب الخاصة (SDRs) بعد انهيار نظام بريتون وودز 1971م .

في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف ثابت تقوم من خلال البنوك التجارية بشراء وبيع العملات الاجنبية ويتم هذا بتحديد كل دولة لسعر عملتها مقابل عملة معينة (الدولار) ويكون البنك المركزي في استعداد للتدخل لمنع تغير اي سعر عن المستوي المحدد له للتحكم في العرض والطلب للمحافظة على قيمة عملتها واستقرار سعر الصرف⁽³⁾.

(1) غصون محمد موسي ابراهيم " تطبيق نماذج الانحدار الخطي المتعدد على داله سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1980_2008) " رساله

ماجستير غير منشوره ، الخرطوم : جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ابريل 2010م

(2) حيدر عباس حسين واخرون ، مرجع سابق ، ص 8-9

(3) عبدالعظيم سليمان المهل وخالد حسن البيلي المرجع السابق ، ص 73

وفي ظل هذا النظام يعمل البنك المركزي على تمويل أي فائض اوعجز قد يطرا على ميزان المدفوعات ويفرض تدخل الحكومة للحفاظ على ثبات سعر العملة باحتياطي صرف اجنبي في شكل ذهب وعمليات اجنبية وسندات سريعة التسييل⁽¹⁾.

وتستطيع الدولة في هذا النظام ان تخفض سعر صرفها وتعتبر اسعار الصرف الثابتة المربوطة خلال السنوات الاخيرة أحد العوامل التي ساهمت في حدوث الازمة المالية.

تشير التجربة الى ان الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت بطريقة مطلقة اونسبية مقارنة مع باقي الدول تكون عرضة لهزات اقتصادية وسياسية اقل بالإضافة الى الهزات التي تنتج عن التغير في شروط التبادل التجاري.

ولهذا النظام محاسن عديدة :

1- اليقينية Certainty:

في ظل هذا النظام تصبح التجارة الدولية والاستثمارات اقل خطورة باعتبار ان الارباح لن تتأثر بتغيرات سعر الصرف.

2- قلة المضاربات little Speculation :

بافتراض ان سعر الصرف سيكون ثابتا وان الافراد مقتنعون بانه سيظل كذلك ، عندها لن يكون هنالك داعي للمضاربة على اسعار الصرف .

3- التصحيح الالي للسياسات النقدية automatic Correction of Monetary

:Errors

اذا عمدت الحكومة لزيادة عرض النقود زيادة ملحوظة مما ادى لزيادة الطلب وانخفاض سعر الفائدة وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات ، مما سيضطر البنك المركزي للتدخل للحفاظ على استقرار سعر الصرف وذلك اما عن طريق شراء جنيها من سوق الصرف الاجنبي ، مما يؤدي لخفض عرض النقد مرة اخري اوعن طريق زيادة سعر الفائدة ، وفي تلك الحالتين سيعمل ذلك على تصحيح الازمة النقدية .

⁽¹⁾ خالد حسن البيلي ، الاقتصاد الدولي ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مركز التعليم عن بعد ، ص 27

4- يمنع الحكومات من اتباع سياسات اقتصادية كلية غير مسؤولة prevents :Governments pursuing irresponsibles Macroeconomic policies

عندما تعتمد بعض الحكومات لزيادة الطلب الكلي ربما لتحوز رضاء الناخبين سيؤدي لعجز في ميزان المدفوعات وستضطر الحكومة مره اخري للسيطرة على الطلب الكلي ولتخفيضه ما لم تضطر لتقييد الواردات⁽¹⁾.

مساوئ نظام سعر الصرف الثابت:

1- نظام سعر الصرف الثابت يجعل السياسة النقدية غير فعالة:

في ظل هذا النظام سيتم تثبيت سعر الفائدة وربطه بسعر الفائدة العالمي مما يجعل عرض النقود مرن بشكل لانهائي ويعتمد اعتمادا كلياً على الطلب على النقود ونتيجة لذلك تصبح الحكومة عاجزة عن السيطرة على التضخم عن طريق السيطرة على عرض النقود والتضخم سيعتمد على اسعار الفائدة العالمية والتي ربما تكون مرتفعة جدا وغير مقبولة محليا . فاذا حاولت الحكومة تخفيض التضخم عن طريق تخفيض عرض النقود ورفع سعر الفائدة في نفس الوقت سيؤدي ذلك الى حدوث فائض في الحساب الجاري والمالي لميزان المدفوعات . وسيزداد عرض النقود مرة اخرى مما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم المحلية وتقترب من معدلات التضخم العالمية⁽²⁾.

2- نظام سعر الصرف الثابت يتناقض مع نظام السوق الحر:

لماذا نلجأ لتثبيت سعر الصرف اذا كان تخفيض ارفع قيمة العملة يمكن ان يؤدي لتصحيح الاختلال في ميزات المدفوعات . ولماذا لا نعامل سوق الصرف الاجنبي كأى من الأسواق الأخرى والتي تتحد فيها السعر وفقا لقوى العرض والطلب .

(1) خالد حسن البيلي ، مرجع سابق ، ص 30

(2) نفس المرجع السابق ، ص 30

ثانياً: سعر الصرف المعدل Adjustable Peg:

وقد تم التحول الي هذا النوع من انواع سعر الصرف عندما قررت البنوك المركزي في عام 1960م تغيير اسعار صرف عملتها وتم التحول الي هذا النظام الذي يمكن بموجبه للبنوك المركزية التدخل وتعديل سعر صرف عملاتها اذ اتضح ان السعر ليس هو السعر الواقعي والحقيقي وبالتالي فان سعر الصرف يتغير في معظم الاحيان نتيجة للفرق بين المعدلات التضخمية الأجنبية والمحلية الامر الذي يجعله مرتبطا بهذا العامل ارتباطا كبيرا.

اما القواعد التي يتم من خلالها تغيير سعر الصرف الرسمي فيتم تبريرها بانها تساعد على المحافظة على القدرة التنافسية للدولة لأنها تبقي سعر الصرف الحقيقي والفعال قريبا من مستوى تعامل قوتها الشرائية وهو المستوى الذي تستطيع فيه وحدة واحدة من العملة على شراء نفس القدر من السلع في جميع البلدان وتحدد اسعار الصرف رسميا. حيث ترتبط بعملة واحدة او بعدة عملات ويسمح لها بالتحرك وتدار دون قاعدة تدخل محددة وفي البعض الاخر نجد ان سعر الصرف رسمي مع سعر صرف حر يتم تحديده على اساس العرض والطلب (1). وعليه يمكن ان نجد في بلد واحد سعري صرف او ثلاثة اسعار او أكثر ولسعر الصرف المتعدد ايجابيات حيث يمكن استخدام تلك الاسعار في انواع مختلفة من المعاملات ويمكن للجهات المختصة ان تشجع بعض النشاطات بان تسمح لها بشراء العملات الاجنبية بسعر صرف منخفض نسبيا وبيع ما تحصل عليه من عملات وسعر صرف مرتفع كما يمكن تطبيق النقيض وذلك على النشاطات التي لا تريد الدولة تشجيعها (2).

وهناك اهداف من تغيير سعر صرف العملة هي:

1- تغيير سعر صرف العملة:

وخاصة تخفيضها مقابل العملات الاجنبية يساعد على زيادة الصادرات ، فتخفيض سعر الصرف الرسمي سيرفع من السعر النقدي للسلع التبادلية بالمقارنة مع السلع غير التبادلية ومن ثم يوفر حافز لزيادة الانتاج المحلي من الصادرات وبدائل الواردات ، كما ان تخفيض سعر العملة يزيد من عرض الصادرات نتيجة لزيادة الطاقات الاستخدام معطلة ، وتأتي الزيادة في الطاقات نتيجة لزيادة رأس المال هذا بالإضافة

(1) خالد حسن البيلي ، المرجع السابق ، ص 30

(2) عبد العظيم سلمان المهمل ، وخالد حسن البيلي ، مرجع سابق ، ص 74

الي ان تخفيض سعر العملة يؤدي الي تخفيض التكاليف المحلية للمنتجات مما يزيد ربحية السلع القابلة للتصدير .

2- تقليل الواردات:

تخفيض سعر العملة يولد هبوطا في سعر الصرف الحقيقي (سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة للسلع القابلة للتبادل) وارتقاعا في الاسعار الداخلية الذي يؤدي بدوره الي تخفيض القيم الحقيقية للمتغيرات التي تؤثر على الانفاق مثل الرصيد النقدي والاجور مما يؤدي الى تقليل اسعار السلع المستوردة بالنسبة بالنسبة للأسعار الداخلية ، وبدرجة تتوقف على مرونة الطلب على الواردات اتجاه الاسعار والدخل الحقيقي .

3- تشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي الرسمي :

بمعنى تقليل هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج ، فهو يعمل على اضعاف الحافز على هروب رأس المال بزيادة العائد الحقيقي للأموال المستثمرة في الداخل وبتيسيره للحصول على العملات الأجنبية عبر القنوات الرسمية للسداد في الخارج .

وباختصار فان تخفيض سعر الصرف بالنسبة للعملة الذي تصحبه تدابير مناسبة يمكن أن يوفر تمويلا اضافيا للواردات من سلع وخدمات ، ونجاحه يتوقف الى حد كبير على مرونة العرض والطلب بالنسبة للمصادر والواردات ، وعلى المقدرة الاستيعابية للدولة ووضعها التنافسي في السوق العالمي (1).

ثالثا: سعر الصرف المرن Flexible Exchange rates:

حيث يتحدد سعر الصرف الخاص بالعملة حسب مقتضيات العرض والطلب ونظريا يزول عجز ميزان المدفوعات تلقائيا بتراجع سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة بما يكفي لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات. وكذلك يعمل تخفيض سعر الصرف على حث المزيد من تدفقات رأس المال بالداخل وقد يحدث العكس اذا سمحت دولة ما لقيمة عملتها الوطنية بالتصاعد (Revaluation) وفي الواقع الحالي المعاش يجوز القول بأنه لا يوجد اقتصاد يتعامل بسعر صرف مرن تماما (2).

(1) عبدالعظيم سليمان المهل ، وخالد حسن البيلي ، المرجع السابق ، ص 75

(2) خالد حسن البيلي ، مرجع سابق ، ص 31

مزايا سعر الصرف المرن:

1-التصحيح الالي (Automatic Cwrrrection):

بما ان اسعار الصرف تتحدد بالعرض والطلب فإنها سوف تتغير اليا مع التغيرات بالعرض والطلب ، وهذه التغيرات تعمل على تقليل مشاكل ميزان المدفوعات .

2-الحكومه يكون لديها الخيار في اختيار السياسات المحلية المناسبة Government :are free to choose their Domestic Policy

في بعض الأحيان قد تتعارض بعض السياسات الملائمة مع السياسات لتوازن ميزان المدفوعات ، فمثلا قد لا ينتهج البلد الذي يعاني من البطالة وعجز ميزان المدفوعات سياسات مالية نقدية توسعية من أجل تحقيق العمالة الكاملة بسبب التأثيرات غير الملائمة لهذه السياسات على عجز ميزان المدفوعات وفي ظل نظام سعر الصرف المرن فان سعر الصرف لابد ان ينخفض اليا وهذا الانخفاض سوف يساعد على سياسات الاستقرار المحلي⁽¹⁾ .

3-ان تكون هنالك حاجه كبيره للاحتياطات الدولية No Problem of international :liquidity and reserves

بما ان البنك المركزي لا يتدخل في سوق سعر الصرف الأجنبي، ولذلك ستقل الحاجة للاحتفاظ والاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية بدرجة كبيره أي ان سعر الصرف سوف يتغير اليا للتخلص من العجز في ميزان المدفوعات ولذلك يكون لدى الدولة سبب ضعيف اولا تملك سببا على الاطلاق للاحتفاظ باحتياطات.

(1) نفس المرجع السابق ، ص31-32

عيوب نظام سعر الصرف المرن:

1- المضاربة (Speculation):

المضاربة قد تبعث بالاستقرار ، وقد تؤدي الى تقلبات ملموسة في اسعار الصرف والهبوط في قيمة صرف عملة ما قد تدفع المضاربين الى توقع مزيد من الانخفاض ومن ثم سوف يبيعون ما لديهم من عملة وبذلك يحدث الانخفاض .

2- الاسعار المرنة:

يعتقد البعض ان الاسعار المرنة تسبب مخاطر جوهرية للمعاملات الدولية والاستثمارات وبالتالي تثبت التجارة الدولية (1).

رابعا: اسعار الصرف المتوسط Intermediate Exchange Rates:

هنالك العديد من نظم الصرف والتي تقع ما بين اسعار الصرف الثابتة والمرنة منها:

1- سعر الصرف المعدل الثابت (Adjustable peg) :

حيث تكون اسعار الصرف ثابتة وقد تستمر لسنوات عديدة وقد يتدخل البنك المركزي لتخفيض ارفع قيمه العملة لذا استمر العجز (الفائض) لفترة طويلة.

2- سعر الصرف المعوم القذر (Dirty Flouting):

حيث تكون اسعار الصرف معومة غير ثابتة ولكن قد يتدخل البنك المركزي من مره لأخري لمنع التقلبات الكثيرة في سعر الصرف ولذلك يمثل هذا النظام صوره من صور السيطرة على المرونة.

3- سعر الصرف الزاحف الثابت (Crouling peg):

هذا النظام يعتبر كنظام وسيط ما بين سعر الصرف المعدل الثابت وسعر الصرف المعوم القذر ، فبدلا من ان تلجا الحكومة لتخفيض ارفع قيمه العملة بنسبه كبيره وغير منتظمة في ظل هذا النظام تلجا الحكومة

(1) خالد حسن البيلي ، المرجع السابق ، ص 33

لتعديل سعر الصرف بنسبة صغيرة وبسيطة ولكن على فترات متقاربة وذلك عندما يتغير سعر الصرف المتوازن .

3- سعر الصرف المقوم المشترك (Joint Float):

في ظل هذا النظام يكون لدى مجموعة من الدول نظام سعر صرف معوم ومشارك لعملات الدول الاخرى ومن الأمثلة لهذا النظام سعر الصرف لدول الاتحاد الاوربي.

4- سعر الصرف المدار (Managed Sloat exchange Rate):

حيث تحدد الحكومة حد ادنى واعلى لسعر الصرف وستترك لكي يتأرجح ما بين هذان الحدين (الاعلى والأدنى) ولن تتدخل الا في حالة تجاوز سعر الصرف للحد الاعلى والأدنى (1).

خامساً: سعر الصرف الرسمي:

يعرف سعر الصرف الرسمي انه سعر عمله اجنبية بدلالة وحدات عمله محليه ويمكن ان يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، ويقصد به سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين الدول، يتغير سعر الصرف الرسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهورا او تحسنا.

سادساً: سعر الصرف الحقيقي:

هو عبارة عن السعر الذي يقنتي به كمية سلع بالعملة المحلية تعادل نفس كميته السلع اتي يتم اقتنائها بالعملة الاجنبية.

وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات اسعار الاستهلاك اما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجار والسلع الغير قابله للتجار وهناك مقياس ثالث هو قيمة الاجور النسبية التي تتغير من دولة لأخرى، سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار لذا فان مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنه الاساس يساوي واحد ولذلك فان مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة

(1) خالد حسن البيلي ، المرجع السابق ، ص 33

بأسعار السلع الأجنبية أي انخفاض في نفس السعر يعتبر تحسن حقيقي، أما التخفيض الحقيقي فهوي وافق الارتفاع ويعني انخفاض اسعار السلع المحلية مقارته بأسعار السلع الأجنبية (1).

ان اختيار مؤشرات الاسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح اشكاليه كيفيه قياس القدره الشرائيه للعمله بينما مؤشر اسعار الاستهلاك يقيس القوه الشرائيه لعمله ويقيس القوه الشرائيه للسلع الاستهلاكية فقط ولكن هواكثر توفرا وينتشر بصفه عاديه ، اما مخفض الناتج المحلي الاجمالي فيمكن ان يستعمل لكنه ينشر بتأجيل معتبر الا انه لا يصلح لقياس القوه الشرائيه لدوله ذات معدل تضخم عالميا .

سابعاً: سعر الصرف المتعدد الحقيقي:

ويعرف بسعر الصرف الحقيقي المرجح تجاريا اوسعر الصرف الفعلي وهوالمتوسط الهندسي المنقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا.

ثامناً: سعر الصرف التوازني:

وهو يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهوبالتالي سعر الصرف الذي يسود في البيئة الاقتصادية السليمة غير المختلة.

ان الصدمات الإسمية النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني ، بالإضافة الي ان الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوي التوازني لمعرفه كيفيه تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الاساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني (2).

تاسعاً: سعر الصرف الزاحف:

تأخذ بهذا النوع الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة ، وهنالك محددات مختلفة لتحديد الزحف مثل الزحف في الماضي وما كان عليه معدل التضخم وما سيكون عليه بالمستقبل . حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي (3) .

(1) غصون محمد موسى ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 27-28

(2) غصون محمد موسى ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 29

(3) حيدر عباس حسين واخرون ، المرجع السابق ، ص 40

المبحث الثاني

نظريات ومحددات سعر الصرف

نظريات سعر الصرف :

عنيت العديد من النظريات الاقتصادية بتفسير كيفية تحديد سعر الصرف للعملة في ظل اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المتقدمة ، وارتبطت هذه النظريات بالاتظمة النقدية الدولية ، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقا لها اختيار النظام النقدي اخذا بالاعتبار الاختلاف في المؤشرات المالية والاقتصادية في تحديد قيمة العملة.

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية:

يتعبر مبدا تعادل القوة الشرائية احد النماذج القديمة المستخدمة في تحديد سعر الصرف وتقوم هذه النظرية على فرضيات:

- 1) تجانس السلع من حيث الشكل والجودة والنوعية.
- 2) اهمال تكاليف النقل وحواجز التبادل.
- 3) توافر المعلومات بشأن انعدام التكاليف للاسعار المطبقة في كل دولة.
- 4) يكون سعر الصرف التوازني معلوما في كل دولة.
- 5) عدم حدوث تغيرات في حركة رؤوس الاموال خلال الفترة التي تحددت فيها اسعار الصرف.
- 6) عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني.
- 7) سيادة مبدا حرية التجارة الخارجية.
- 8) عدم وجود تطبيقات الاحتكار التام.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

- 1- في تطبيقات الاحتكار التام واحتكار القلة هناك تداخل في تكاليف النقل وحواجز التبادل الأخرى يضعف الربط بين أسعار السلع المتماثلة والمباعة في مختلف الدول.
- 2- هناك أرقام قياسية متعددة تعبر عن المستوي العام للأسعار إذ لم تحدد النظرية أي من هذه الأرقام يمكن الاعتماد عليها لتقدير سعر الصرف.
- 3- صعوبة اختيار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- 4- تهمل النظرية العوامل الأخرى لتحديد سعر الصرف.
- 5- تفرض النظرية أن سعر الصرف لا يؤثر في القوة الشرائية بل يتأثر بها.
- 6- لاهتم النظرية بتأثير تغيرات الأذواق وظهور السلع البديلة على مستويات الأسعار.⁽¹⁾
- 7- أهملت النظرية التغيرات في أسعار الفائدة وتأثيرها على مستوى الأسعار.⁽²⁾
- 8- ركزت النظرية على مرونة الطلب الناتجة عن التغير في الأسعار المحلية.
- 9- أهملت النظرية حركة رأس المال النقدي بالرغم من أهميته.⁽³⁾

ثانياً: نظير تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات عائد مرتفعة في الخارج عن تلك التي من الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أخرى. لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفرق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.⁽⁴⁾

ثالثاً: نظرية سعر الخصم:

سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم قروض وخصم الأوراق التجارية في مدة قصيرة.⁽⁵⁾

¹ حمدي عبدالعظيم "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة" ص 48-49

² موسى سعيد مطر وآخرون "التمويل الدولي" دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص: 100

³ نواز عبدالرحمن الهيبي، منجد عبداللطيف الخشالي "مقدمة في المالية الدولية" ص: 124-125

⁴ قدي عبدالمجيد "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية" ص: 120

⁵ ملاي خثير رشيد "الباسة النقدية في الجزائر، واقع وفاق" ملتقى السياسات الاقتصادية في الجزائر، واقع وفاق، جامعة تلمسان، 2004م ص: 3

رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي الى ارتفاع القيمة الخارجية لعملة البلد لان رفع سعر الخصم يؤدي الى ارتفاع في سعر الفائدة فيعمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية وبذلك يزداد الطلب على عملة ذات البلد مما يؤدي الى ارتفاع صرفها.

تعتبر نظرية سعر الخصم غير كافية كاساس لتحديد القيمة الخارجية للعملة وذلك لان مستويات الاسعار ونسبتها الى مستويات الاسعار في العالم الخارجي هي التي تؤثر في سعر الخصم وايضا اسعار الصرف لم تشير الى التفاوت في مستويات الاسعار في كل دولة (1).

رابعاً: النظرية الكمية:

تتلخص في ان الزيادة في كمية النقود تؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية مما يؤدي الى تغيير كبير في معامل التبادل الدولي فتتوقف بعض الدول من شراء السلع والخدمات من هذه الدولة ويتبين لرعايا الدولة ان اسعار السلع والخدمات الاجنبية اقل من المحلية فيقبلون على شراء العملات الاجنبية مما يؤدي الى ارتفاع اسعار الصرف في حالة حرية تحديدها او يؤدي الى خروج الذهب في حالة اتباع نظرية الذهب ويترتب على ارتفاع اسعار العملات الاجنبية ارتفاع في اسعار السلع والخدمات الاجنبية فيقل الاقبال عليها كما يترتب على انسياب الذهب في العالم الخارجي نقص في كمية النقود في الدولة مما يؤدي في النهاية الى انخفاض مستويات الاسعار للسلع والخدمات (2).

خامساً: نظرية الانتاجية:

الانتاجية والنوعية والتكلفة من المرتكزات الاساسية للتنافسية الدولية ذلك لانها تمثل المحددات الفعلية للحصص السوقية وبالتالي تمثل هدفا في دعم القرارات التنافسية ويقصد بالانتاجية مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الانتاج (3).

تتلخص هذه النظرية في ان القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على اساس كفاية ومقدرة جهازها الانتاجي ، وزيادة الانتاجية وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة انتاجية الفرد في كل من الصناعة والتجارة والزراعة واتجاه مستويات الاسعار كل هذا تعتبر بمثابة قرائن على درجة القوة الانتاجية (1).

(1) محمد عبدالعزيز عجميه ، الاقتصاد الدولي - دراسة نظرية وتطبيقية "الاسكندرية : 2000م ، ص 22

2 محمد عبدالعزيز عجميه "الاقتصاد الدولي - دراسة نظرية وتطبيقية " الاسكندرية 200م ص: 72

3 بابكر مصطفى "تحليل الكفاءة والانتاجية ،مقاهيم الانتاجية وطرق قياسها " سلسلة عربية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، المعهد العربي للخطيط بالكويت ، ص: 2-6

سادساً: نظرية الارصدة:

سعر الصرف يتحدد على اساس مايطرا على ارصدة ميزان المدفوعات من تغير اي ان سعر الصرف يتحدد على اساس حالة ميزان المدفوعات فاذا حقق عجز يدل على ارتفاع الكميات المعروضة من النقود مما يؤدي الى انخفاض قيمتها الخارجية ويحدث العكس في الفائض. اما اذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية⁽²⁾.

(1) محمد عبدالعزيز عجميه ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

(2) محمد عبدالعزيز عجميه ، مرجع سابق . ص 73

محددات سعر الصرف :

1- الناتج المحلي الاجمالي GDP :

ويعرف على انه مجموعة القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة . وهوبذلك يشمل كل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات ، فالمنتجات الزراعية والصناعية في الاقتصاد تدخل ضمن الحسابات ، وخدمات تأجير المنازل والخدمات المصرفية ، والسياحية والعلاجية تسجل ضمن الناتج المحلي (1).

تمثل عملة بلد ما انعكاسا مباشرا للناتج المحلي الاجمالي الخاص به اذ أن المقدار الكامل للمال في بلد معين مساو للمقدار الكلي للناتج الاقتصادي . أي كلما ارتفع (GDP) ، ازدادت قوة العملة والمقدرة الشرائية و اذا كان هناك نمط نمو في (GDP) لاقتصاد معين فان افضل قرار يكون بشراء هذه العملة لأن قيمتها ستزداد عبر السنين فقد تأكد من أن هذا البلد سيشهد نموا خلال السنوات القادمة (2).

يتم قياس الناتج المحلي بثلاث طرق :

أولا : طريقة الانفاق Expenditure Approach :

وفقا لهذا المنهج تحسب النفقات على اساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاكا خاصا من قبل الأفراد أعواما من قبل الحكومات أو انفاقا استثماريا من قبل القطاع التجاري أو انفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات .

لورمزنا للاستهلاك الخاص بالرمز (C) ، والاستثمار بالرمز (I) ، والانفاق الحكومي بالرمز (G) ، وصافي الصادرات ناقصا الواردات بالرمز (NX) وقمنا بإضافة هذه المكونات نحصل على بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) .

$$GDP = C+I+G+NX$$

ثانيا : طريقة الدخل Income Approach :

وتعبر طريقة الدخل عن مجموع ربع عوائد عناصر الانتاج بمعنى ان الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن :

- (أ) الاجور "wages" وتعد الاجور اكبر مكونات الدخل وتشمل اجمالي الاجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات الى القوى العاملة .
- (ب) ريع الارض "Rent" وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات ، واستغلالها .

(خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، 2000م ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر عمان 1¹ الاردن ، ص107

(2) ايمن عبد الغفار الطاهر ، مرجع سابق ، ص29

(ج) الفوائد "Interest" وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي والاقرض. وعادة ما يشار اليها بصافي الفوائد "Net interest" وهي صافي الفوائد التي يحصل عليها القطاع التجاري بعد دفع ما عليه من فوائد قروض .

(د) دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات .

(هـ) عوائد المساهمين من استثماراتهم في الشركات .

(و) امتلاك رأس المال "Depreciation" تقوم المؤسسات بإقطاع مبلغ الاهلاك من ارباحها لغايات الاحلال والتجديد ، بيد أن هذا المبلغ هو دخل متحقق خلال العام ولا بد من ادراجه ضمن تدفقات الدخل .

(ز) الضرائب غير المباشرة : وتعد الضرائب ضمن تكاليف الانتاج وتعتبر دخل للحكومة .

(ح) ارباح الشركات وتشمل ارباح الشركة قبل خصم ضرائب الدخل "الارباح المحتجزة" (1) .

ثالثا : طريقة الناتج :

يتضمن الناتج القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات ، حيث لا يتم احتساب قيم السلع الاولية (كالمواد الخام) وقيم السلع الوسيطة وذلك من اجل تجنب ازدواجية الحساب . ويتم احتساب القيمة المضافة كما يلي :

القيمة المضافة = قيمة الانتاج - قيمة مستلزمات الانتاج (2) .

2/ معدلات التضخم Inflation rate :

يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما .

فقد بات من المتعارف عليه ان معدلات التضخم التي تقل عن (5%) تعتبر ضمن الاطار المقبول لزيادة الاسعار . بيد ان ارتفاعها فوق ذلك الحد يترك اثرا ملموسا على القوى الشرائية للنقود هي كمية للسلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبلغ معين .

تقوم عملية حساب المستوى العام للأسعار بإعطاء وزن ترجيحي لكل من السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع وفقا لمسح عام يدعى مسح ميزانية الاسرة ، ويمكن من خلال ذلك المسح معرفة الاتجاه العام لانفاق الاسر في بلد ما على السلع والخدمات المختلفة من دخول الافراد في المجتمع يعطي لتلك السلع وزنا نسبيا .

تصنيف التضخم :

أ- **التضخم الزاحف او المعتدل** : يتميز بانه تضخم بمعدل بسيط وبتزايد ببطء وهو عادة لا يصل الى حادث المنزلتين العشريتين أي لا يصل (15%) .

(1) خالد واصف الوزني ، مرجع سابق ، ص116-119

(2) ايمان عبد الغفار الطاهر ، مرجع سابق ، ص 29-31

ب- التضخم الجامح : يشكل زيادة كبيرة في الاسعار قد تصل الى اربع منازل عشرية ، كما حدث في البرازيل حيث وصل التضخم عام 1995م الى 2148% .
انواع التضخم :

1) التضخم العائد لحجم الطلب (بتضخم سحب الطلب) :

ينشأ لزيادة حجم النقود لدى الافراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع . ويقال هنا "نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة" .

2) تضخم العائد للنفقة (بتضخم دفع الكلفة) :

يواجه المنتجون احيانا تزايدا مفاجئا في تكاليف عناصر الانتاج فان ذلك سيترك اثرا مباشرا على السعر النهائي للمنتجات .

3) التضخم المشترك :

ينشأ نتيجة سحب الطلب ودفع النفقة "الكلفة" سويا بمعنى ان ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة وان يتوافق ذلك مع تكاليف عناصر الانتاج (1).

4) التضخم المستورد :

يحدث في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ويعرف هذا النوع الزيادة المتسارعة والمستمرة في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يعني ان الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة من الخارج وتضطر الى بيعها في الاسواق المحلية بتلك الاسعار (2) . ويؤدي ارتفاع السلع المنتجة محليا الى انخفاض تنافسيتها في اسواقها الخارجية مما يعني تراجع حجم صادرات البلد المعني كما يؤدي انخفاض اسعار السلع المستوردة نسبة الى نظيراتها المحلية التي ارتفعت اسعارها الى ازدياد حجم الاستيراد مما يعني زياده الاعتماد علي الخارج واختلاف المسمى بالميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) (3) ، ومن ثم تراجع سعر الصرف وفقا لنظريه الارصدة. وبافتراض ثبات العوامل الأخرى ، يؤدي التضخم المحلي الي انخفاض في قيمه العملة في سوق الصرف. فمثلا حينما ترتفع قيمه عمله قطر ما ينسبه 10% في وقت يكون المستوي العام للأسعار لدي الاقطار الأخرى مستقرا ، فالتضخم المحلي في القطر سيدفع المستهلكين الي زياده طلبهم علي السلع الأجنبية وبالتالي علي العملات الأجنبية ، وبالتالي ستعمل الاسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم علي تقليل استيرادات الاجانب من ذلك القطر وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها من قبل المحليين (4).

3- الاحتياطات من النقد الاجنبي :

الاحتياطات الدولة الرسمية ، هي وسيله للمدفوعات الدولية الرسمية ، وقد كانت سابقا فقط من الذهب و احيانا من الفضة ولكن في اطار نظام بريتون وودز ، اعتمد الدولار الامريكي كعمله لاحتياطي النقد واصبح جزء من اصول الاحتياطي الدولي الرسمي للدول.

(1) خالد واصف الوزني ، مرجع سابق ، ص249-258

(2) المرجع السابق ، ص260

(3) خالد واصف الوزني ، مرجع سابق ، ص264

(4) عرفات نقي الحسني ، 2002م ، التمويل الدولي - دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، ص147.

تحتفظ الدولة باحتياطي النقد الاجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية ، حيث ان توفر احتياطيّات كبيره من النقد الاجنبي يمكن ان يحافظ علي سعر الصرف – عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت ويساعد علي حمايته من التدهور . وقد تعاونت البنوك المركزية في جميع انحاء العالم احيانا في بيع وشراء الاحتياطي الدولي الرسمي لمحاولة التأثير علي اسعار الصرف .

يمكن لكمية النقد الاجنبي ان تتغير عندما يطبق المصرف المركزي سياسته نقديه ما . وقد يواجه المصرف المركزي الذي يطبق سياسته سعر الصرف الثابت وضع معين حيث يدفع العرض والطلب قيمه العملة لتهدب اوترتفع (زياده او نقصان الطلب علي العملة ومن شأنه ان يرفع قيمتها او ينقصها) في نظام سعر الصرف المرن ، تحدث هذه العمليات تلقائيا ، البلدان التي لا تستهدف سعر صرف محدد يقال ان لديها سعر صرف عائم ، وتسمح للسوق بتحديد اسعار الصرف للحفاظ علي نفس سعر الصرف في حاله الزيادة في الطلب ، فان البنك المركزي يمكن ان يبيع المزيد من العملة المحلية ويشترى العملات الأجنبية الامر الذي سيزيد من مجموع الاحتياطي من العملات الأجنبية . ولان كميته احتياطي النقد الاجنبي المتاح للدفاع عن ضعف العملة (نتيجة ضعف الطلب علي العملة) محدودة ، فقد تنتهي بازمه في التحويل للنقد الاجنبي او انخفاض قيمه العملة . بالنسبة للعمله ذات الطلب العالي والمرتفع جدا يمكن لاحتياطي النقد الاجنبي ان يعوض باستمرار مع انه في نهاية المطاف ستؤدي زياده المعروض من النقد المحلي الي التضخم والحد من الطلب علي العملة المحلية لذا يجب علي المصرف المركزي باستمرار زياده كميته الاحتياطي للحفاظ علي التلاعب في اسعار الصرف (1) .

4- درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجاريا :

يمكن قياس درجة الانفتاح بمدى انفتاح الدولة المعنية مع الخارج (التجارة الخارجية) ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة اجمالي الصادرات والواردات على اجمالي الناتج المحلي .

$$DOP = \frac{X + IM}{GDP}$$

فكلما كان تكامل الدولة كبيرا مع الخارج كلما زادت درجة الانفتاح. وهناك عدد كبير من الدول النامية تتميز بضعف درجة الانفتاح على العالم الخارجي ، نسبة لاعتمادها بدرجة كبيرة على صادرات المواد الخام وخاصة الزراعية ذات العائد المتدني – أما الدول الصناعية المتقدمة تستورد السلع الأولية التي تنتجها الدول النامية وتقوم بتصنيعها مستفيدة من التكلفة المتدنية في الاسواق الخارجية وبالتالي فان درجة الانفتاح تكون كبيرة . الا ان درجة الانفتاح الكبيرة عادة ما تعرض الدولة لبعض الصدمات الخارجية حيث تؤثر على الصادرات والواردات وسعر الصرف .

كذلك فان مستوى انفتاح حركة التدفقات الرأسمالية للداخل والخارج تؤثر بدرجة كبيرة ومباشرة على اسعار الصرف فاذا كانت هذه التدفقات بصورة كبيرة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات الوطنية ، الامر الذي

(1) ايمان عبد الغفار الطاهر ، مرجع سابق ، ص31-33

بدوره يؤدي الى زيادة الاحتياطات من النقد الاجنبي وبالتالي الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ويحدث العكس في حالة هروب رأس المال الى الخارج مما ينعكس ذلك سلبا على سعر صرف العملة الوطنية .

5-التغير في قيمة الصادرات والواردات :

كلما ازدادت قيمة الصادرات عن الواردات من السلع والخدمات كلما ارتفعت قيمة عملة الدولة ويعني ذلك انخفاض في سعر الصرف وكلما زادت قيمة الواردات عن الصادرات كلما انخفضت قيمة العملة المحلية وعيني ارتفاع الصرف ، الامر الذي يؤثر على حركة الحساب الجاري ومن ثم يتغير سعر الصرف حيث ان حصيلة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان الى زيادة العملات الاجنبية وتراكمها مما يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية .

6-الدولة :

هي عملية احلال الدولار محل العملة الوطنية في كل او بعض المعاملات التجارية والاقتصادية وفي هذه الحالة تتخذ الدولة عملة قوية مثل الدولار عملة رسمية للاقتصاد . ان ربط العملة الوطنية كان الهدف منه استقرار سعر صرف العملة الوطنية وذلك للحد من تفشي ظاهرة التضخم والتي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي اضافة الى التحكم في حركة رؤوس الاموال وتدفقاتها بين الدول . وعليه كلما ازداد حجم التعامل بالدولار أو اي عملة اجنبية اخرى داخليا يؤثر سلبا على سعر صرف العملة الوطنية .

وهذا النظام يعاني الكثير من السلبيات مثل عدم تمتع السلطات النقدية للدولة باي نوع من الاستقلالية وهو ما يعرض الاقتصاد مباشرة الى الهزات النابعة من قوة العملة كما يفتقد البنك المركزي القدرة على التحكم في السيولة في ظل عدم استطاعته اصدار العملة اضافة الى عدم تحقيق ايرادات للبنك المركزي مقابل اصدار النقود⁽¹⁾.

(1) حيدر عباس حسين مرجع سابق ص 13-15

7-التغير في اسعار الفائدة المحلية والأجنبية :

التباين في اسعار الفائدة محليا وعالميا يؤثر على حركة رؤوس الاموال فاذا انخفضت اسعار الفائدة محليا فان ذلك سيزيد من تدفق رؤوس الاموال الى الخارج مما يؤثر على حركة حساب راس المال ومعدلات الادخار والاستثمار والانتاج وقد يؤدي ذلك الى انخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد المحلي وبالتالي النقص الحاد في النقد الاجنبي واختلال التوازن بين العرض والطلب ومن ثم ارتفاع سعر الصرف اي تدني العملة المحلية .

8-التغير في الدخل النسبي :

قد تؤدي زيادة الدخل لدى السودانيين بمعدلات اكبر مقارنة بالدول الاخرى الى زيادة طلب السودانيين على كل من السلع المحلية والأجنبية مؤديا بالتالي الى زيادة طلبهم على العملات الأجنبية وقد ينتج هذا الوضع زيادة سعر الصرف لهذه العملات مقابل الجنيه السوداني اي هبوط قيمة الجنيه (1).

(1)عبدالله الشريف عبدالله الغول ، موضوعات في الاقتصاد الكلي ، الخرطوم ، مطبوعات جامعة ام درمان الاهلية ، ص 227 ، 2007م

وهناك عوامل غير اقتصادية تؤثر على سعر الصرف نذكر منها :

أ- الوضع السياسي القائم في الدولة :

عملات الدول المستقرة سياسيا واقتصاديا عادة ما تكون ذات قيمة اكبر من عملات الدول الاخرى والتي تشهد اضطرابا سياسيا واقتصاديا ، اذا يفضل المستثمرون عادة تقليل ما لديهم من عملات هذه الدول المضطربة وغير المستقرة سياسيا واقتصاديا.

ان الدول التي تتسم باستقرار سياسي وامن واقتصادي تكون مؤهلة للانضمام للمنظمات الاقليمية والدولية التي ترتبط بها بعلاقات صداقة وتعاون وذلك للاستفادة من بعضها لبعض في التبادل التجاري والاستثماري ويعتبر الاستقرار الامني والسياسي للدولة اهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي خاصة الانتاج بغرض الصادر في حين تكون هناك ضرورة لاستيراد السلع والاساسية ويؤدي ذلك لاختلال الميزان التجاري مما ينعكس سلبا على سعر الصرف وايضا لا يتوفر لدى الدولة المناخ المناسب لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية بهدف الاستثمار المباشر (1).

ب- الاشاعات والايخبار :

تعد الاشاعات والايخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الاجنبي سواء ان كانت صحيحة او غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعة من بعض المتعاملين انفسهم حول مستقبل عمله ما ولكن التأثير يحدث لوقت قصير ولا تلبث السوق ان تستعيد استقرارها

ج- التغير في الازواق :

يؤدي التغير في اذواق وتفضيلات المستهلكين تجاه السلع الأجنبية الى تغير الطلب على عملات هذه الدول وبالتالي الى تغير سعر صرف هذه العملات .

(1) عبدالله الشريف عبدالله الغول ، المرجع السابق، ص 12

مثلا اذا ادى التطور التقني في السودان في مجال وسائل الاتصالات الى جعل هذه السلعة اكثر جاذبية للمستهلك الامريكي سيزيد الامريكيون من عرض الدولار في سوق النقد الاجنبي لحاجتهم الى دولارات اضافية لشراء هذه السلع من السودان وقد تؤدي زيادة الطلب على الجنيه السوداني الى رفع قيمته في سوق النقد الاجنبي اما اذا زادت تفضيل السودانيين للسلع الامريكية سيرتفع طلب السودان على الدولار وتهبط قيمة الجنيه السوداني . (1)

د- التوقعات :

قيم العملات عادة ما تعتمد على الحركات المستقبلية لأسعار الصرف وتتأثر هذه التوقعات بالأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدولة المعنية(2)

(3) عبدالله الشريف عبدالله الغول ، مرجع سابق ، ص 226

(2) خالد حسن البيلي ، مرجع سابق ، ص 37

المبحث الثالث

اليات وسياسات سعر الصرف

اليات سعر الصرف:

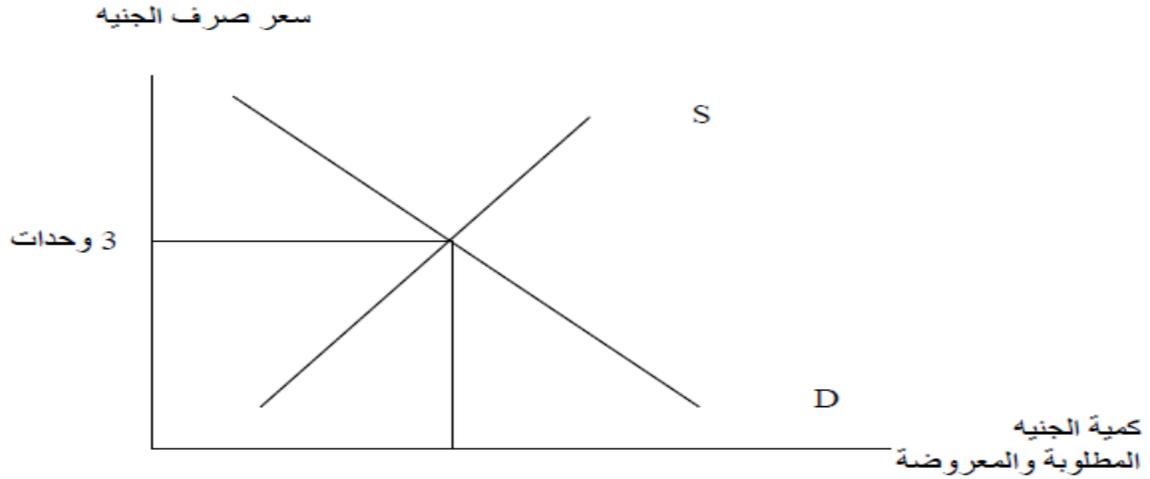
يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب على العملة في الاسواق العالمية للصرف ويتدخل البنوك المركزية للدول للتأثير على سعر صرف عملاتها:

أولاً: تحديد سعر الصرف بقوى السوق:

تعد سوق الصرف العالمي سوقاً للمنافسة التامة حيث العدد الكبير من المتعاملين وتجانس السلع المتداولة وحرية الخروج والدخول وتوفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف، وبهذه الظروف تتحدد أسعار سعر صرف العملات المتداولة عالمياً بتفاعل قوى العرض والطلب تماماً كما تتحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة.

في مثل هذا السوق ودون إي تدخل من الدول يميل سعر الصرف الجنيه نظرياً للاستقرار عند سعر التوازن (3 وحدات من سلة عملات عالمية) . كما في الشكل يوضح الشكل رقم (1) توازن سوق صرف الجنيه السوداني في ظل المنافسة التامة وتدخل الحكومي .

شكل رقم (1) توازن سوق صرف الجنيه السوداني في ظل المنافسة التامة وغياب تدخل الحكومة :



من الشكل رقم (1) يتضح عند إي سعر اقل من 3 وحدات ، تصبح السلع السودانية اخص نسبيا فتزيد الكمية المطلوبة من صادرات السودان ، ويزيد تبعا لذلك الكمية المطلوبة من الجنيه لسداد قيمة واردات العالم من السودان . وفي نفس الوقت تصبح واردات السودان من العالم الخارجي أعلى سعرا بالجنيه من ذي قبل .⁽¹⁾ وهذا يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من الواردات السودانية من العالم الخارجي وبالتالي تقل الكمية المعروضة من الجنيه، فهناك إذا عجز في السوق العالمية للجنيه نتيجة للزيادة في الكمية المطلوبة من الجنيه والنقص في الكمية المعروضة من الجنيه فيضغط هذا العجز على سعر صرف الجنيه الى اعلى تدريجيا، حتى يصل الى 3 وحدات من سلة العملات العالمية وعندها يختفي فائض الطلب ويزول الضغط على سعر الجنيه فيستقر عند سعر التوازن كما كان في السابق. وكذلك إذا ارتفع سعر الصرف الى مستوى يفوق السعر التوازني للصرف فان تفاعل قوى العرض والطلب تضغط على سعر صرف الجنيه الى أسفل حتى يعود الى مستواه التوازني مرة اخرى وذلك في غياب اي تدخل من جانب الدول المتعاملة في سوق سعر الصرف.

(1) فريد بشير وعبدالوهاب الامين ، اقتصاديات النقود والبنوك "النماة: مركز المعرفة للاستثمارات والخدمات التعليمية" ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص 263

ثانياً: تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي:

وهنا يتوقف الأمر على طبيعة السلع المستوردة ومرونة الطلب عليها، فلو فرض زيادة الكمية المطلوبة من الواردات فليس بالضرورة ان تتمكن الدول المصدرة من مقابلة هذا الطلب بزيادة في انتاجها فالنتيجة تعتمد على مرونة العرض بالنسبة للتغير في الاسعار .

وعلاوة على ذلك نجد ان حركة اسعار الصرف محكومة ايضاً بالنظام النقدي العالمي السائد وما تمليه الاتفاقات الدولية من تثبيت وتقويم لأسعار سعر صرف العملات من خلال الدور الذي تقوم به البنوك المركزية من اجل التحكم في اسعار صرف عملات بلدانها (1).

وعادة ما تلجأ البنوك المركزية الى طريقتين للتحكم في سعر الصرف:

أ - التدخل غير المباشر:

للبنوك المركزية القدرة على التحكم في عرض النقود وبالتالي التحكم في سعر الفائدة . فللحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية والحيولة دون تدهوره يلجأ البنك المركزي الى خفض عرض النقود وبالتالي زيادة سعر الفائدة محلياً ، فاذا بقيت اسعار الفائدة العالمية على حالها مما يدعم سعر الصرف ويحول دون انخفاضه . ويتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية تؤدي الى خفض سعر الفائدة محلياً للحد من الطلب على العملة الوطنية ومنع ارتفاع سعر صرفها والحد من الارتفاع على اقل تقدير (2) .

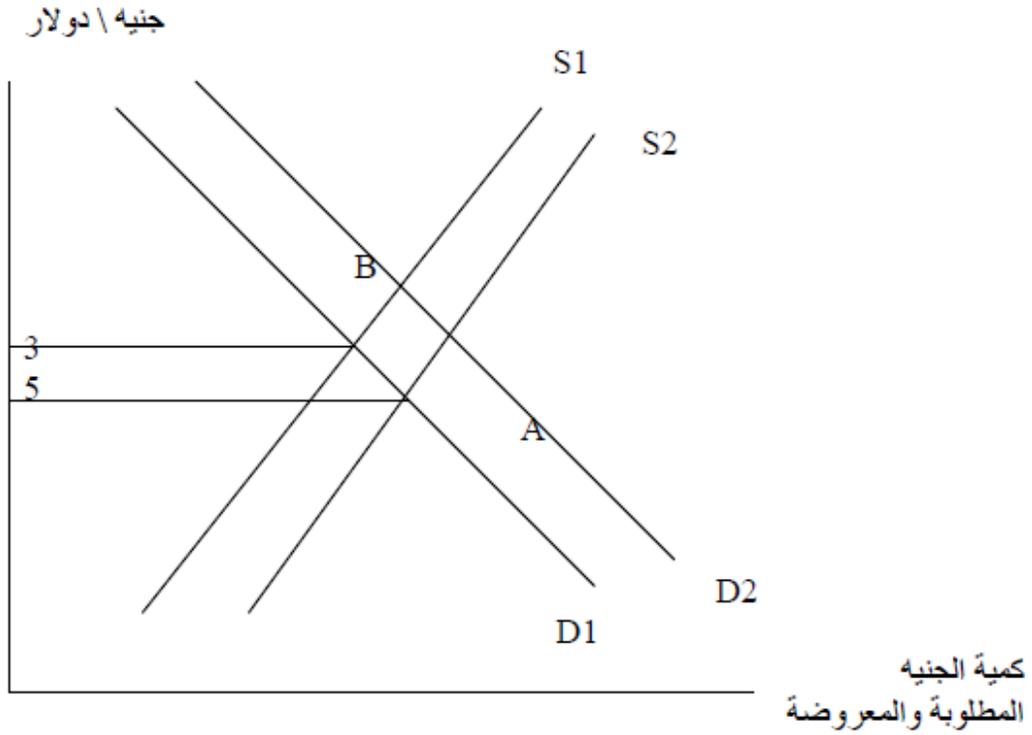
ب - التدخل المباشر:

في بعض الحالات قد يعمل البنك المركزي على تثبيت سعر صرف العملة عند مستويات اعلى او أدنى من سعر السوق التوازني، خدمة لبعض أهداف الاقتصاد القومي، فإذا رأى السودان على سبيل المثال تثبيت سعر عملته عند 5 وحدات من سلة العملات للجنيه فان الكميات المعروضة للبيع بواسطة المستوردين ستفوق الكميات المطلوبة للبيع بواسطة المستوردين الأجانب.

(1) فريد بشير وعبدالوهاب الامين ، المرجع السابق ، ص264

(2) مرجع سبق ذكره ، ص 265

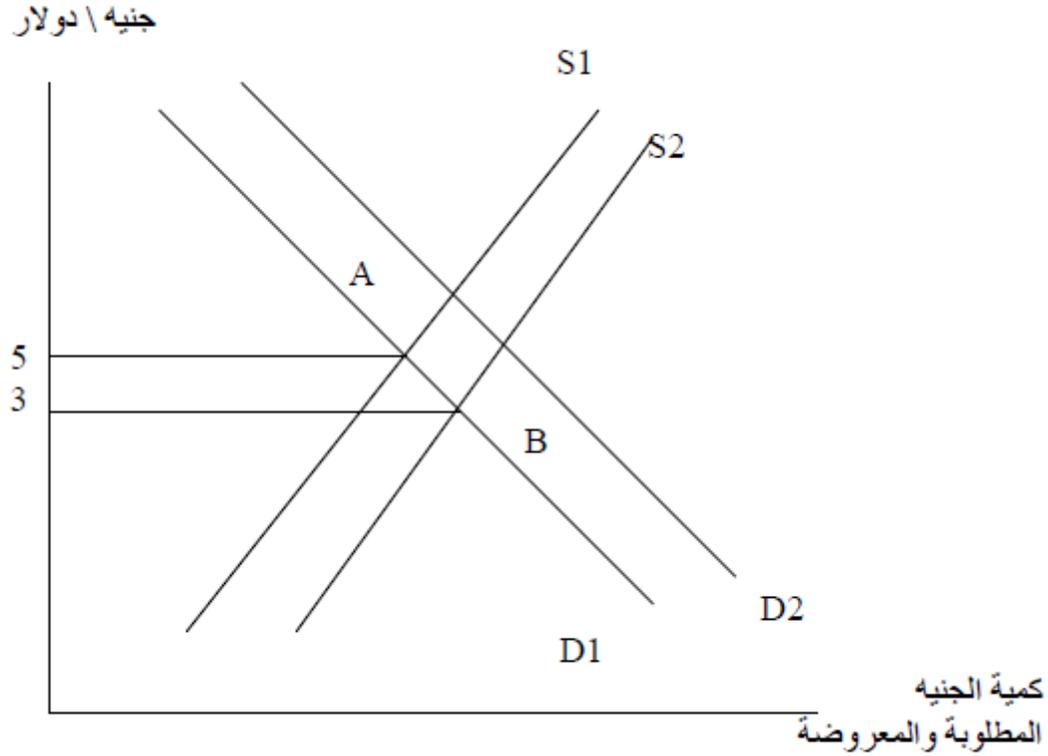
الشكل رقم (2) حالة دخول البنك مشتريا للكميات الفائضة من الجنيه



من الشكل (3) يتضح وجود فائض عرض عند سعر الصرف 3 وحدات مما يولد ضغوطا على سعر صرف الجنيه الى أسفل في اتجاه سعر التوازن وعلى البنك المركزي في هذه الحالة ان اراد تثبيت سعر صرف عملته عند 5 وحدات ان يدخل سوق الصرف مشتريا للكميات الفائضة من الجنيه، وتوصف العملة في هذه الحالة بانها مقومة بأعلى من سعر التوازن.

أما إذا كان سعر صرف الجنيه مثبت عند سعر وحدة واحدة من سلة العملات وهو أقل من سعر التوازن فان الكمية المطلوبة منها بواسطة المستورد عند الاجانب ستكون أكبر من الكمية التي يعرضها المستوردون السودانيون.

شكل رقم (3) حالة دخول البنك مشتريا للعملة الأجنبية.



من الشكل (3) يتضح وجود عجز أو فائض طلب على الجنيه . مما يولد ضغطا على سعر الصرف الى اعلى باتجاه سعر التوازن ، فاذا اراد البنك المركزي الابقاء على سعر الجنيه عند مستوى اقل من سعر التوازن يتوجب عليه ان يمد السوق بالكميات المطلوبة من الجنيه عند هذا السعر ، وبذلك بان يدخل السوق مشتريا للعملة الأجنبية وعارضا للجنيه وتوصف العملة في هذه الحالة بانها مقوكة بسعر اقل من سعر التوازن (1) .

(1) فريد بشير و عبدالوهاب الامين ، المرجع السابق ، ص 266

سياسات سعر الصرف :

مفهوم سياسة سعر الصرف :

تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي إذ انها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات للسلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فان هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد والبحث عن التشغيل الكامل والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم .

أهداف سياسات سعر الصرف :

تسعى سياسات سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية⁽¹⁾ :

1. مقاومة التضخم :

حيث يؤدي تحسن سعر الصرف الى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد اثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف إرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد اداة الانتاج في المدى المتوسط وهذا ما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد انتاجية انتاج سلع ذات جودة عالية وبالتالي تحسن تنافسية.

2. تخصيص الموارد :

يؤدي سعر الصرف الحقيقي والذي يجعل الاقتصاد اكثر تنافسية الى تحويل الموارد الى قطاع السلع الدولية وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ويزيد انتاج السلع التي كانت تستورد محليا والسلع التي يمكن تصديرها .

(1) قدي عبدا لمجيد ، السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2003م ، ص 132-133

3. توزيع الدخل :

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أوبين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي فان ذلك يجعله اكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع الى اصحاب رؤوس الاموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فان ذلك يؤدي الى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت التي تتخفف فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثماراتها وبهدف تقليل الاثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجا اصحاب القرار الى اعتماد اسعار صرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية وسعر الصرف للواردات الغذائية .

4. تنمية الصناعات المحلية :

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض سعر الصرف من اجل تشجيع الصناعات الوطنية فقد قام البنك الفدرالي الالمانى عام 1948م بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات وفي المرحلة الثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

سوق الصرف الاجنبي:

هو ذلك المكان الذي يتم فيه تبادل العملات مقابل بعضها البعض بيعا وشراء ويتقابل طلب كل عملة مع عرضها كما انه ليس للسوق مكان جغرافي معين بل يمكن القول ان ابعاده المكانية اصبحت تمثل كل انحاء الكرة الارضية.

المتعاملون في سوق الصرف الاجنبي:

- 1) البنوك التجارية.
- 2) الشركات التجارية.
- 3) المؤسسات المالية غير البنكية.
- 4) البنوك المركزية.
- 5) السماسرة.

مميزات سوق الصرف:

1. سوق الصرف سوق عالمي حيث ان عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية في السوق لا يوجد لها مكان محدد تتم فيه.
2. سوق الصرف سوق بين البنوك.
3. سوق يعمل باستمرار. (1)

(1) فريد بشير وعبدالوهاب الامين ، مرجع سابق ، ص35

الخلاصة:

- من هذا الفصل تم التوصل الى ان سعر الصرف له تعريفات عديدة تختلف حسب اختلاف وجهات النظر. ايضا تم التوصل الى عدة انواع لسعر الصرف : (سعر الصرف الثابت - سعر الصرف المعدل - اسعار الصرف المرنة - اسعار الصرف المتوسط - سعر الصرف الرسمي - سعر الصرف الحقيقي - سعر الصرف المتعدد الحقيقي - سعر الصرف التوازني) .
- وان لسعر الصرف عدد من النظريات تقوم على تحديده وهي على النحوالتالي : (نظرية الكمية - نظرية الارصدة - نظرية سعر الخصم - نظرية تعادل القوة الشرائية - نظرية الانتاجية - طريقة المرونة السعرية - نموذج المحفظة - النموذج النقدي لسعر الصرف) .
- ايضا تم التوصل الي اهم محددات سعر الصرف وهي:(الناتج المحلي الاجمالي - معدلات التضخم - احتياطي النقد الاجنبي - الانفتاح على العالم الخارج - التغير في قيمة الصادرات والواردات - الدولار - التغير في اسعار الفائدة المحلية والأجنبية - التغير في الدخل النسب) . بالاضافة الي عوامل غير اقتصاديه : (الوضع السياسي القائم في الدولة - الاشاعات والايخبار -التغير في الازواق - التوقعات).
- بالاضافة الى انه تم التوصل الى ان هنالك عدة اليات تحدد سعر الصرف ووهي:(تحديد سعر الصرف بقوى السوق - تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي) وهي تنقسم الى: التدخل غير المباشر والتدخل المباشر.
- بالإضافة الى اهداف سياسه سعر الصرف وهي مقاومه التضخم ، تخصيص الموارد ، توزيع الدخل وتميمه الصناعات المحلية . وايضا التعرف علي سوق الصرف والمتعاملون في سوق الصرف (البنوك التجارية - الشركات التجارية - المؤسسات المالية غير البنكية - البنوك المركزية - السماسرة) .

الفصل الثالث

سعر الصرف في السودان

المقدمة:

ظل السودان ولفترات طويلة يعاني من اختلالات بنوية في ميزان المدفوعات الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية وانعكاس ذلك سلباً على الأداء الاقتصادي للبلاد مما أدى إلى تقلبات في سعر الصرف.

سيتم في هذا الفصل التعرف على سعر الصرف في السودان وذلك من خلال التعرف على تطور سعر الصرف في السودان .

شهد السودان منذ عام 1956م سوقين لسعر الصرف تشمل السوق الرسمي التي يتم التعامل عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الاجنبي والسوق الموازية والتي تتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية كتجار العملة والسماسة وغيرهم من المضاربين في أسعار العملات بالإضافة إلى نوعين من الاسواق هما السوق الرسمي والسوق الموازي اللذان ظهرا في السوق عام 1979م اللذين لم يكن لهما وجود من قبل . (1)

ويمكن استعراض التطورات التي شهدتها سياسات سعر الصرف على النحو التالي :

اولاً: سعر الصرف في الفترة (1956 - 1971 م):

تم تقسيم هذه الفترة إلى فترة مجلس العملة (1956 - 1960 م) وفترة استهداف سعر الصرف الثابت بمصادقية (1960 - 1971 م).

(1) حيدر عباس حسين واخرون ، مرجع سابق ، ص 17

1 - فترة مجلس العملة (1956 - 1960) م :

ويعرف مجلس العملة بأنه هو السلطة النقدية المسؤولة عن تحديد سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ولتحقيق هذا الهدف يجب ان تكون كل أهداف البنك المركزي المعروفة داعمة لهدف ثبات واستقرار سعر الصرف .

ولإنشاء هذا النظام شروط اساسية منها :

- 1- يجب ان تكون احتياطات النقد الاجنبي لدى مجلس العملة كافية لمقابلة اي طلب على النقد الاجنبي بالعملة المحلية .
- 2- يجب ان تكون لها مقدرة كافية على تحويل اي مبلغ من العملات المحلية الى عملة ربط في إطار سعر الصرف الثابت (Forward Exchange transactions).
- 3- يجب ان لا يحصل مجلس العملة على اي ارباح عدا الفائدة على الاحتياطات الاجنبية .
- 4- ليس لمجلس العملة سلطات تأثير على السياسة النقدية.
- 5- لا يقوم المجلس العملة بوظيفته المقرض الاخير للبنوك التجارية كما لا يحق له تنظيم عمليات الاحتياطات (Reserves Requirements).
- 6- ليس لمجلس العملة الحق في التأثير على اسعار الفائدة من خلال سعر الخصم كما تفعل البنوك المركزية .

ولمجلس العملة متطلبات وترتيبات لتبني سياسات اقتصادية كلية مناسبة لعملية التحول وهي تختلف من قطر لآخر ومن اهم هذه الترتيبات :-

1. تعديل قانون البنك المركزي .
2. اعادة تنظيم هيكل البنك المركزي .
3. تصميم واصدار موجهات مناسبة في مجال ادارة الاحتياطات .
4. ترتيب اوضاع الحكومة وادارة الدين للتماشي مع التحويل الى نظام مجلس العملة .

وتحتاج ترتيبات مجالس العملة الى اجراءات قانونية ومن اهمها ان ينص على تثبيت سعر صرف العملة الوطنية في القانون وان يناقش ذلك على مستوى البرلمان ومن ثم نقاشه مع اجهزة الاعلام والجمهور وتزداد مصداقية ترتيبات مجالس العملة كلما كان هنالك نظام مصرفي كفؤ ولا يواجه مشاكل .

تجربة مجلس العملة في السودان :

منذ عام 1914م وحتى قيام لجنة العملة عام 1956م كان إصدار قانون العملة الورقية من إختصاص البنك الأهلي المصري واعتبرت كل الاوراق النقدية في السودان مغطاة بأرصدة النقد الأجنبي الموجودة لدى البنك الأهلي المصري، وتم فتح حساب منفصل لرصد العملات الاجنبية، حيث كان يباع الفائض من النقد الأجنبي، ثم تم سحب العملة المصرية من السودان عام م1957 واستبدلت بالعملة السودانية الجديدة. وعند استقلال السودان صدر قانون العملة وبمقتضاه تم تشكيل لجنة العملة السودانية وفي 15 سبتمبر تم اصدار اول عملة ورقية سودانية لتحل محل العملات المتداولة بواسطة لجنة العملة لقد قامت العملة بربط الجنيه السوداني بالذهب وبموجب ذلك مارست لجنة العملة السودانية اعمالها .⁽¹⁾

2 - فترة استهداف سعر الصرف الثابت بمصداقية خلال الفترة (1960 - 1971) :

يعرف نظام سعر الصرف الثابت بأنه النظام الذي تقوم فيه الدولة أوالبنك المركزي بربط سعر صرف العملة المحلية بعملة دولة أخرى أوبعدة عملات أخرى أوبالذهب، وذلك بهدف الحفاظ على إستقرار قيمة العملة وعدم السماح لها بالتذبذب الا في حدود ضيقة، ويعرف أيضاً بنظام سعر الصرف المربوط. في ظل هذا النظام تعتبر السياسة المالية هي الفعالة والسياسة النقدية غير ذات فعالية وليس للبنك المركزي المقدرة في التأثير على تغيرات عرض النقود الذي يستخدم للحفاظ على استقرار سعر الصرف الثابت. وللحفاظ على سعر الصرف في المستوى المرغوب يجب ان تتوفر لدى البنك المركزي احتياطات كافية من النقد الاجنبي للبيع . ومن الانتقادات التي وجهت لنظام سعر الصرف الثابت انه يحتاج الى اجراءات رقابية لمنع تجارة العملة وقد يؤدي ذلك الى ظهور السوق الموازي .

(1) محمد الحسن محمد احمد الخليفة وآخرون ، دراسة توثيق سياسته سعر الصرف في السودان من 1956-2007م ، الخرطوم بنك السودان المركزي ، 2009 ، ص 13-17 ،

اعتمدت سياسة النقد الاجنبي في بنك السودان في هذه الفترة على حفظ ارصدة النقد الاجنبي في شكل عملات ذات قوة دولية معترف بها مع استثمارها بطريقة تضمن سيولتها ما امكن الحصول على اكبر عائد منها . (1)

لذلك فقد أقر مجلس إدارة البنك المركزي إعتماًداً على المادة (32) من قانون بنك السودان لعام 1959م قراراً باعتبار بعض العملات القابلة للتحويل من ضمن الاصول الخارجية التي يتحتم على البنك حيازتها مثل: الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الكرونة الدنماركية، الخولده الهولندي، الفرنك الفرنسي، الليرة الايطالية، الكرونة النرويجية، الفرنك السويسري، الكرونة السويدية، والدولار الأمريكي. كذلك وجهت سياسة النقد الأجنبي وقوانين رقابة النقد الأجنبي بأن تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة عاملة النقد الأجنبي وذلك في الحدود المعنية التي يقرها بنك السودان المركزي، كما نصت قوانين رقابة النقد الأجنبي في تلك الفترة على أن لبنك السودان إستعداد كافي لشراء وبيع الجنيه الإسترليني بأسعار ثابتة لا تتغير خلال العام بلغت (37.6) قرشاً للشراء، و(57.4) للبيع ، كذلك يتم شراء وبيع الدولار الأمريكي من والى البنوك التجارية بسعر يقرر يومياً على أساس السعر اليومي لتلك العملة في سوق لندن، أي أن سعر الدولار كان مرتبطاً بالسعر العالمي، وكان الجنيه السوداني يعادل (2.875) للدولار خلال الفترة.

(1) محمد الحسن محمد احمد الخليفة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 18-19

أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة:

جدول رقم (3-1): الاحتياطات الأجنبية مقابل الواردات

السنة	الاحتياطات (مليون دولار)	معدل التغطية للواردات %
1961	152.7	9.2
1962	145.7	7.9
1963	101.2	4.8
1964	71.1	3.8
1965	59.7	3.7
1966	54.2	3.3
1967	54.7	3.1
1968	47.7	2.3
1969	36.4	1.9
1970	21.7	1.0
1971	27.9	1.1

المصدر: الاحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي 1980

يتضح من الجدول تدهور الاحتياطات الخارجية خلال الفترة، كما يلاحظ أيضا انخفاض نسبة تغطيتها للواردات مما يدل على أن الحفاظ على سعر الصرف الثابت لم تصاحبه احتياطات كافية لمقابلة احتياجات الدولة من النقد الأجنبي.

جدول رقم (2-3): الصادرات والواردات

مليون دولار

الواردات	الصادرات	السنة
199.5	176.0	1961
220.0	228.9	1962
252.0	240.6	1963
226.2	197.6	1964
191.2	204.4	1965
210.7	208.2	1966
213.6	215.1	1967
248.5	244.3	1968
230.3	256.2	1969
268.2	284.3	1970
293.6	309.0	1971

المصدر: الاحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي 1980

أدت سياسة تثبيت سعر الصرف الى تحسن نسبي في قمة الصادرات واستقرار قيمة الواردات، ويعزى ذلك الى أن ثبات سعر الصرف يعطى المصدرين الثقة لزيادة صادراتهم لضمان ثبات العائد عليها بالعملة المحلية في ظل سعر صرف ثابت، أما الواردات ولتركز معظمها في الواردات الحكومية فقد ظلت قيمتها في إستقرار وذلك لان خطط التنمية الاقتصادية آنذاك كانت تؤخذ مقدرة الدولة واحتياجاتها من النقد الأجنبي في الاعتبار عند تحديد المشروعات التي يجب أن تتضمنها الخطة.

جدول رقم (3-3): الموازنة العامة

مليون جنيه

السنة	العجز/فائض
1961	8.5
1962	16.0
1963	17.8
1964	10.7
1965	2.3
1966	0.6
1967	9.4
1968	7.6
1969	0.7-
1970	18.0
1971	1.6-

المصدر: الاحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي 1980

يلاحظ إستقرار الموقف المالي للحكومة بحيث لم تؤثر سياسة تثبيت سعر الصرف المتبعة على الموازنة العامة، وقد ساعد ذلك في الالتزام بتنفيذ هذه السياسة.

جدول رقم (3-4): الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود

مليون جنيه

السنة	سعر الصرف	الناتج المحلي الإجمالي	عرض النقود
1961	2.8716	386.8	47.23
1962	2.8716	420.0	55.95
1963	2.8716	456.2	84.19
1964	2.8716	464.1	70.75
1965	2.8716	476.8	73.58
1966	2.8716	496.9	82.96
1967	2.8716	497.6	93.45
1968	2.8716	536.3	97.93
1969	2.8716	583.2	115.2
1970	2.8716	701.5	129.91
1971	2.8716	761.1	140.0

المصدر: الاحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي 1980

يوضح الجدول رقم (4) أن هناك زيادة في عرض النقود أي في معدلات التضخم، وقد يعزى ذلك للزيادة في شراء صادرات القطن على السعر الثابت، وقد تكون هذه الزيادة مبررة من الناحية الاقتصادية، حيث أنها أدت الى الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل أن سياسة تثبيت سعر الصرف آنذاك لم تؤثر سلباً على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلى.

ثانيا : فترة سعر الصرف شبه الثابت (1972-1978)م:

منذ يناير 1973م بدأت اختلالات في النظام النقدي العالمي ولمعالجة ذلك اتخذت السلطات في معظم الدول تخفيض سعر الصرف كأداة تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها وتم تخفيض الدولار الأمريكي في فبراير 1973م مما حدا بالدول الصناعية الاخرى لتقويم عملاتها بالذهب . وحقوق السحب الخاصة . الامر الذي نتج عنه ارتفاع اسعار تلك العملات بالنسبة للدولار بنسبه 11% تقريبا وعقب ذلك ناشطات المضاربات مما ادى لإيقاف عمليات اسواق النقد في اوائل مارس 1973م ثم استأنفت تلك الاسواق نشاطها بعد اقل من شهر على اسس جديدة ابزها تقويم عدد من الدول الاوروبية لعملاتها متحدة مع تضيق حدود الذبذبة فيما بينها . وقد كانت الضغوط العالمية لقرار التعويم تفاعلية حيث تتوقع ان يكون فيه الحل لمشكلات النقد الدولية ، ولكن نظرا لارتفاع اسعار الذهب والنفط فقد ادى ذلك الي زياده عدم الثقة في الدولار والعملات الرئيسية الأخرى .

وقد تأثرت الدول ناميه بما فيها السودان من جراء عدم استقرار النظام النقدي الدولي في تلك الفترة . وادي الي تخفيض قيمه احتياطياتها من النقد الأجنبية وتوقف تنفيذ الخطط التنموية وتدهور شروط التبادل التجاري ، وزياده اعباء خدمات وعدم معرفتها ونسبتها لحصيلة صادراتها على نحو دقيق .

وبالنسبة للوضع في السودان فقد تم ربط الجنيه السوداني بالدولار نهاية عام 1971م وذلك بعد التعويم العالمي للجنيه الاسترليني وفي سبتمبر 1971م تم تخفيض الدولار بواسطة الحكومة الامريكية وقد ادى ذلك الى تخفيض الجنيه السوداني بنسبة 10%.

وفي عام 1972م تم استحداث نظام ضريبة تحويل الواردات وعلاوة تشجيع الصادرات بنسبه 10% وهي تعادل (5.81) قرشا وكان هذا بمثابة التخفيض غير المعلن. وفيما يتعلق بالسياسة المالية فقد اتبعت الحكومة خلال هذه الفترة سياسات توسعية هدفت الى تدعيم البرامج التنموية الطموحة التي تم تبنيها . وقد اعتمدت الحكومة في تنفيذ تلك السياسات على الاستدانة الخارجية . ومن البنك المركزي وذلك لضعف معدل الادخار وعدم وجود سوق مالية فعالة ونتيجة لذلك ارتفع عرض النقود من 16.6 مليون جنيه في عام 1971م الى 82 مليون في عام 1978م .

أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة:

جدول رقم (3-5): موقف الحكومة المالي والذي اظهر اداء ضعيفا نسبة للعجز المستمر في الإيرادات لمقابلة المصروفات .

السنة	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	الفائض أو العجز
1972	157.7	166.7	- 9.6
1973	168.8	192.5	-23.7
1974	199.7	205.9	-6.2
1975	264.7	347.6	-82.9
1976	306.1	379.6	-73.5
1977	347.7	538.5	-190.8
1978	425.5	556.5	-131

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يوضح الجدول رقم (3-5) موقف الحكومة المالي والذي يظهر أداءً ضعيفاً نسبة للعجز المستمر في الموازنة العامة، فقد إنتهجت الحكومة سياسات توسعية وبرامج تنموية طموحة استندت على الاستدانة الخارجية ومن البنك المركزي التي تزامنت التأثيرات العالمية آنذاك المتمثلة في تذبذب اسعار العملات العالمية والتغيرات في أسعار النفط العالمية، كل ذلك أدى الى أن تصبح إدارة النقد الأجنبي تخضع الى رقابة كاملة من قبل البنك المركزي بعكس ما كان متبعاً في نظام سعر الصرف الثابت.

الجدول رقم (3-6): الصادرات والواردات.

السنة	الصادرات	الواردات	الاحتياطات	الاحتياطات وتغطيتها للواردات
1972	125.46	109.89	35.6	3.89
1973	132.57	132.57	61.3	5.43
1974	203.92	203.92	124.3	7.31
1975	297.24	297.24	36.4	1.47
1976	304.81	304.81	23.6	0.93
1977	329.45	329.45	23.2	0.85
1978	401.28	401.28	28.4	0.85

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام (1972 - 1978 م)

أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات وتزايد خدمة الديون الى زيادة الطلب على النقد الاجنبي، ولمعالجة هذا الوضع أستحدث نظام أسعار الصرف المتعدد لأول مرة في البلاد وأصبح بالاضافة الى السعر الرسمي يوجد أكثر من سعر، ولتنظيم التجارة الخارجية كوسيلة لتخفيض الطلب الكلى والاثار التضخمية أدخل نظام سعر الصرف التشجيعي، حيث أصبح يوجد سعر تشجيعي لبعض الصادرات وتم فرض ضريبة على تحويلات المغتربين والواردات. ونسبة لمحدودية التعديلات التي ادخلت في نظام سعر الصرف والقطاع الخارجي لم تؤد الاجراءات التي اتخذت لمعالجة التدهور في النشاط الاقتصادي . كما يوضح الجدول رقم (3-6) والذي يعكس التدهور في اداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية .

جدول رقم (3-7) بعض المؤشرات الكلية الاقتصادية

السنة	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي والاجمالي	عرض النقود
1972	55.5	75.2	16.6
1973	64.0	89.6	20.0
1974	80.7	142.6	27.8
1975	100.0	151.1	33.1
1976	101.7	184.8	41.2
1977	118.7	234.0	58.9
1978	142.3	288.0	75.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام (1972 - 1978 م)

ويتضح من الجدول (3-7) ارتفاع معدل التضخم وعرض النقود وذلك نسبة للجوء الحكومة الى الاستدانة من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة . في ضوء هذا الموقف اعلنت الدولة عن برنامج للتركيز الاقتصادي والاصلاح المالي .

وقد صاحب برنامج التركيز الاقتصادي بعض السياسات المتعلقة بسعر صرف الجنيه السوداني حيث تم تخفيضه لأول مرة تخفيضا مباشرا في يونيو 1978م من (2.87) دولار لكل جنيه سوداني الى (2.5) دولار وذلك لرفع القدرة التنافسية للصادرات وتخفيض الواردات بهدف احداث التوازن الخارجي . (1)

ثالثا : فترة التخفيضات ذات التكرارات المتوسطة لسعر الصرف (1979 - 1991)م :

شهد عام 1979م و1980م تذبذبات كبيرة في اسعار صرف العملات الرئيسية حيث اظهر المارك الالمانى ضعفا وتحسن موقف الدولار الامريكى وقد ترجع هذه الاجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية الامريكية بغرض الحد من نمو عرض النقود ومن الاجراءات التي اتخذت زيادة اسعار الفائدة وقد ادى ذلك الى ارتفاع سعر صرف الدولار بينما اظهرت معظم العملات الرئيسية انخفاضا في اسعار صرفها . وفيما يتعلق بسعر الصرف تم استخدام سعر الصرف المعدل في بداية العام 1979م والذي بموجبه تمكن بنك السودان من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف ان ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أوالتوازني . حيث ظل سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتا في 0.77 دولار للجنيه . وفي سبتمبر 1979م

(1) محمد الحسن محمد احمد الخليفة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 25-29

تمت ازالة الضريبة والحوافز واستخدمت نظام سعرين للصراف بدلا من نقود الاسعار وفي عام 1981م تم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني حيث توحد سعري الصرف الرسمي والموازي ليصبح السعر 1.1 دولار لكل جنيه سوداني وفي نوفمبر 1982م تم تخفيض السعر الرسمي مرة اخرى ليصبح (0.76) دولار للجنيه وقد تأرجح سعر الصرافات خلال هذه الفترة بين (0.48 - 0.57) دولار لكل جنيه.

وفي فبراير 1983م سحبت تراخيص الصرافات الخاصة وتم فتح صرافات البنوك التجارية لتعمل على جذب المزيد من النقد الاجنبي الى القنوات الرسمية كوسيلة للتحكم في سعر صرف الجنيه السوداني ، اعقب ذلك استحداث سعر صرف جديد في مارس 1983م يسمى السعر الحر بدلا عن السعر الموازي.

وفي عام 1984م اعيد فتح الصرافات الخاصة وعدل سعر الصرف الحر حتى تم تعديل السعر الرسمي للجنيه السوداني مرة اخرى عام 1985م واغلقت الصرافات وعدل السعر الحر وفي عام 1986م صدر قرار بتكوين لجنة للتعامل في موارد السوق الحر بالنقد الاجنبي يكون من ضمن مهامها تحديد سعر الصرف في السوق الحر . وقد اصدرت اللجنة قرارا يقضي بزيادة اسعار العملات الحرة وقد استمرت الاسعار على هذه الحالة الى ان اصدر وزير المالية قرارا يقضي بتوحيد سعر الصرف الرسمي والحر وكان ذلك عام 1987م.

ولم يتم تخفيض للسعرين الرسمي والحر خلال عامي 1989م و1990م حيث بقى السعر الرسمي عما كان عليه لم تؤد التغييرات في سياسات سعر الصرف الى نتائج ايجابية في تحسين موقف الميزان التجاري حيث ظلت الواردات اكثر من الصادرات . (1)

(1) محمد الحسن محمد احمد الخليفة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 29-33

بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة :

جدول رقم (3-8): الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وعرض النقود

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل نمو عرض النقود
1979	4.2-	33.91	30.27
1980	2.8	26.09	29.24
1981	4.6	22.56	42.01
1982	1.2	27.69	41.17
1983	4.8-	31.13	22.71
1984	1.0-	33.45	19.58
1985	1.73-	46.33	64.26
1986	5.4	29.04	27.89
1987	14.2	24.98	36.48
1988	0.3-	49.14	32.83
1989	0.2-	74.08	53.32
1990	1.2	67.38	48.75
1991	11.3	122.52	67.55

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

نلاحظ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض إلا أنه سجل نمو موجب في العام 91، كما سجل معدل التضخم إرتفاعاً ملحوظاً في ذات العام.

جدول رقم (3-9): الصادرات والواردات والاحتياطيات

مليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الاحتياطيات	معدل تغطية الاحتياطيات للواردات
1979	534.50	1109.20	67.4	0.73
1980	242.70	1576.40	48.7	0.37
1981	656.80	1552.90	17.0	0.13
1982	498.10	1282.40	20.5	0.19
1983	623.50	1354.40	16.6	0.15
1984	628.70	1146.70	17.2	0.18
1985	373.90	770.70	12.2	0.19
1986	333.30	960.90	58.5	0.73
1987	503.90	871.00	11.7	0.16
1988	509.10	1060.50	12.1	0.14
1989	671.80	1194.13	15.9	0.01
1990	374.10	2783.25	11.4	0.22
1991	305.00	4006.35	7.6	0.10

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

لم تؤدي التغييرات في سياسات سعر الصرف الى نتائج إيجابية في تحسين موقف الميزان التجاري، حيث ظلت الواردات تمثل أكثر من 20% من حجم الصادرات، وبالتالي لم تستطع الاحتياطيات أن تغطي واردات شهر واحد.

رابعاً : فترة التخفيضات ذات التكرارات المتسارعة لسعر الصرف (1992 - 1996)م :

شهد العام 1992م انتعاشاً كبيراً بدلاً عن الركود الاقتصادي الذي حدث في الأعوام السابقة مما أدى إلى تحسن في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة لانتهاجها لسياسات تصحيحية صارمة .

أما بالنسبة للسودان فقد أعلن سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي في إطار الموجهات الاقتصادية الكلية للفترة (1992 - 2002)م والتي استوعبت موجهات البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990 - 1993)م حيث استهدف البرنامج معالجة الاختلالات والتشوهات الهيكلية والعمل على احتواء مدى تأثيرها والتدرج في إزالتها وعكسها لأوضاع إيجابية وتمثلت تلك الاختلالات المعنية بالمعالجة كأهداف للبرنامج في الآتي :

- 1- المستويات الضعيفة والمتراجعة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .
- 2- الضغوط التضخمية المتصاعدة والمتسارعة .
- 3- عدم التوازن الداخلي والخارجي .
- 4- الموقف الضعيف والمتقلب لأسعار صرف العملة الوطنية .
- 5- المستويات المتواضعة للادخار والاستثمار .

ولتحقيق الأهداف المذكورة انتهجت السلطات المالية مجموعة من السياسات والتدابير حيث شملت سياسات إصلاحية بالنسبة لسياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف ، فقد هدفت السياسات التي اتخذت في هذا الخصوص إلى التخلص المتدرج من نطاق أسعار الصرف المتعددة والحصول على سعر صرف حقيقي لما يامن استمرارية استقرار سعر الصرف بالإضافة إلى مقابلة متطلبات احتياجات التنمية من العملات الحرة .

وتلخصت أهداف السياسة كما يلي:

- 1) تحرير سعر الصرف لتحقيق عائد مجزي للمصدرين يساعد على زيادة تحريك انسيا الصادرات.
- 2) تشجيع المستثمرين الأجانب والسودانيين مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحسين الصادرات.

ج - تحديد اسعار السلع لتشجيع المنتجين.

ونتيجة لإعلان انتهاء سياسات التحرير في 1992م تم الغاء نظام السوق الرسمي والاسواق المصرفية ليتم بدلا عنهما انشاء السوق الحر الموحد للتعامل مع النقد الاجنبي وتم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة وهذه الاجراءات تعتبر عنصرا اساسيا لتحسين سوق النقد الاجنبي لذلك تم اتباع نظام سعر الصرف الموحد وهذه الاجراءات تعتبر عنصرا اساسيا لتحسين سوق النقد الاجنبي لذلك تم اتباع نظام سعر الصرف الموحد في الوقت الذي ظل فيه السودان يعاني من ضغوط للمدفوعات الخارجية الحادة والذي انعكس في شكل انخفاض في احتياطات النقد مما جعل الحكومة لم تتمكن من الحفاظ على السعر الموحد الا من خلال تشديد السياسات لإدارة الطلب. غير ان سياسة تشديد ادارة الطلب كانت تتطلب تخفيضا كبيرا في عجز الميزانية وادارة السيول الداخلية وهذا ما لم تستطيعه الحكومة . كما يوضح الجدول رقم (3-10) ضعف الموقف المالي للحكومة .

جدول رقم (3-10) ضعف الموقف المالي للحكومة

بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة :

جدول رقم (3-10): موقف الحكومة المالي

مليون جنيه

السنة	المصرفيات العامة	الإيرادات العامة	الفائض/العجز
1992	53.44	30.52	-22.92
1993	79.67	83.59	3.92
1994	119.44	131.19	11.76
1995	50.0	36.5	-13.5
1996	83.0	69.78	-13.22

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ أن سياسة تشديد إدارة الطلب كانت تتطلب تخفيضا كبيرا في عجز الميزانية وإدارة السيولة الداخلية، وهذا ما لم تستطعه الحكومة من ما يعكسه الموقف في عجز الموازنة العامة.

جدول رقم (3-11): معدلات التضخم

%

السنة	العجز/فائض
1992	119.24
1993	101.18
1994	115.93
1995	68.97
1996	130.44

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يوضح الجدول ازدياد معدلات التضخم نتيجة الى الارتفاع في نمو عرض النقود بسبب الاستدانة من البنك المركزي.

جدول رقم (3-12): الصادرات والواردات والاحتياطيات

مليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الاحتياطيات	معدل تغطية الاحتياطيات للواردات
1992	319.30	820.90	27.5	0.40
1993	417.30	944.90	37.4	0.47
1994	502.60	1022.40	78.2	0.76
1995	555.60	1218.80	163.4	1.61
1996	620.30	1547.50	106.8	0.83

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يوضح الجدول رقم (12) أن الصادرات تغطي أقل من 50% من الواردات، وكذلك يلاحظ ضعف الاحتياطيات على الاقل في تغطية الواردات، حيث يفترض أن تغطي الاحتياطيات واردات ثلاثة أشهر على الاقل.

وقد ادى هذا الموقف الى عدم الاستمرار في السياسات المالية المتشددة وخاصة في ظل الحصار والمشاكل الخارجية فعادت الضغوط للظهور من جديد في سوق النقد الاجنبي وظل سعر الصرف يتدهور بمعدلات عالية لذلك رات السلطات التشدد لتحديد سعر الصرف خوفا من ارتفاع معدلات التضخم ثم الرجوع الى نظام تعدد الاسعار . وفي عام 1993م أي بعد عام ونصف من اعلان السعر الموحد طبق نظام مزدوج لسعر الصرف يعتمد على السوق الرسمي والذي حدد 215 جنية سوداني للدولار وسعر البنوك التجارية والذي حدد 300 جنية للدولار وتم تطبيق سعر البنوك التجارية على جميع متحصلات وواردات القطاع الخاص فيما كانت تتم جميع متحصلات وواردات الحكومة بالسعر الرسمي وقد اعاد النهج وجود اختلاف لاسعار النقد الاجنبي . وظل سعر الصرف للجنيه السوداني يسجل انخفاضا متواترا حيث وصلت نسبة الانخفاض 87% في 1993/10/4م عن السعر الموحد وقد ساهم ذلك الوضع المتردي في سعر الصرف والذي ساهم في ارتفاع اسعار مدخلات انتاج الصادرات مما زاد تكلفتها وبالتالي قلل من وضعيتها التنافسية الخارجية .

وفي ضوء تلك التطورات المتمثلة في التراجع الحاد لسعر الصرف وعد فعالية الاجراءات التي اعلنت في 1992م رأت الدولة بإجراءات بديلة لتصحيح المسار وذلك في عام 1993م حيث تم مجددا فرض العديد من الضوابط والقيود على عملية حيازة النقد الاجنبي وجاء ضمن الاجراءات الغاء السوق الحر الموحد لسعر الصرف واصبح هنالك سعرين للصرف هما : السعر الرسمي ويحدده بنك السودان والثاني لنافذة الصرافات. وفي 1994م اعيد نظام سعر الصرف الموحد مرة اخرى حيث منح كل بنك حق اعلان اسعاره بيعا وشراء كل يوم وبدا بنك السودان المركزي ايضا من احتساب سعره من واقع اسعار البنوك التي تعلن بموجب متوسط ترجيحي .

اما اتجاه بنك السودان نحو تفعيل سياسة تحديد سعر الصرف كان ذلك في عام 1995 م حي تسمح لكل بنك يتحدد سعره الذي سيتعامل معه يوميا حسب عوامل العرض والطلب ، اعيد النظام المعمول به مسبقا والذي كان يسمح لبنك السودان شراء 20% من نصيبه من حصيلة الصادر المقرر بسعر شراؤه المعلن اوبسعر شراء لبنك التجاري ايهما اقل وايضا تم انشاء الصرافات الخاصة للتعامل في النقد الاجنبي فاصبح السعر الترجيحي للبنك المركزي يحتسب من حجم معاملات واسعار كل من البنوك والصرافات وقد ادى ذلك الى تنشيط من حركة سوق النقد الاجنبي . وفي عام 1996 وبعد دخول الصرافات كعنصر هام من عناصر

السوق النقدي الاجنبي ، قام بنك السودان بوضع آليه جديده لتحرير سعر الصرف بدلا عن الآليه السابقه التي ترك فيها للبنوك الحرة في تحديد سعر الصرف، وتتمثل هذه الآليات في الإجراءات التالية : (1)

1. ان يتم تحديد سعر الصرف الذي تتعامل به البنوك التجارية وشركات الصرافة يوميا بناءا على ما يصوره بنك السودان من مؤشر للمتوسط الترجيحي لأسعار اليوم السابق .
2. يلتزم كل بنك معتمد او شركة صرافة لتحديد سعر الشراء .
3. ان تقوم البنوك والصرافات بتحديد اسعار البيع بإضافة هامش لا يتجاوز 2% من سعر الشراء .

ولقد سعي بنك السودان ومن خلال هذه المرحلة الي زياده موارد البنوك التجارية حيث تم تعديل انصبتة خلال العام من 50% ال 40% وايضا سمح للمصدرين بيع نسبه 60% من حصيلة صادراتهم الي البنوك والصرافات المعتمدة عدا القطن والصمغ العربي . (2)

خامسا : فترة التعويم المدار (Managed Float) (1997 – 2007)م:

بعد انهيار سعر الصرف الثابت في بداية السبعينات اصبحت الحكومة غير مستعدة للالتزام بأسعار صرف عملاتها لأي فترة زمنية لذلك تحولت معظم الدول الى نظام سعر الصرف المرن حيث يحدد السعر بواسطة العرض والطلب .

اما سعر الصرف في السودان تم توحيد النقد الاجنبي في عام 1997م وتم انتهاج سعر الصرف الزاحف وقد اتبع هذا النظام بالعديد من الخطوات العمل في سوق النقد الاجنبي حيث تمت زيادة نسبة التجنيب م عتي تنازل البنك المركزي عن النقد الاجنبي الناتج من العملية التصديرية لصالح المصدر وقد ادى هذا الى تضيق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الحر وسعر الصرف في السوق الموازي . واستمر العمل بهذا النظام حتى عام 1998م واستتبع بعدد من الاجراءات وخطوات العمل في محال سوق النقد الاجنبي مثل التجنيب الكامل لحصيلة معظم سلع الصادر ورفع نسبة التجنيب للسلع الاخرى . ولاستكمال توحيد سوق النقد الاجنبي تم الغاء لجنة تحديد سعر الصرف واصبح بنك السودان يقوم باحتساب متوسط ترجيحي بناء على معاملات البنوك والصرافات في النقد الاجنبي والاسعار التفاوضية النسبة لها ومن ثم يعلن عن سعر الصرف

(1) منشور رقم 96/37 الصادر من اداره النقد الاجنبي بتاريخ 1996/7/20

(2) منشور رقم 96/32 الصادر من اداره النقد الاجنبي بتاريخ 1996/6/12

بالنسبة له كمتوسط ترجيحي متحرك لأربعة عشر يوما وقد نجحت هذه الطريقة في تقليل الفجوة ما بين سعر الصرف والحر وسعر السوق الموازي .

وبهدف تحقيق استقرار سعر الصرف اصدر البنك المركزي منشورا عام 1999م يوضح بموجبه الآلية يمكن ان يتدخل بها في سوق النقد الاجنبي . وذلك من خلال زيادة النقد الاجنبي ولتشجيع الوساطة المالية بين البنوك التجارية تم الغاء المزادات للنقد الأجنبي التي يعلن عنها البنك المركزي واستبدلت بنظام غرف التعامل بالنقد الاجنبي للبنوك التجارية ولك اصبح للبنوك الخيار في حالة وجود شح في النقد الأجنبي اما الاستدانة من بنوك اخرى ، او اللجوء الى غرف بنوك السودان للتعامل في النقد الاجنبي وقد ساهمت هذه الإجراءات في تضيق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الحر والموازي .

وفي عام 2000م نتيجة لتدفقات موارد النقد الاجنبي المرتبطة باستخراج وتصدير البترول شهد سعر الصرف استقرارا كبيرا كما تم التوحيد الكامل لسوق النقد الأجنبي واصبح هنالك سعر صرف حقيقي واحد واستمر الاستقرار في سعر الصرف خلال الاعوام (2002 - 2003)م وفي عام 2001م قام بنك السودان بإعلان الية جديدة لتحديد سعر الصرف وهي الية السعر التاشيري وتقرر بموجبها الغاء الاعلان عن العملات الاجنبية عند وصول ومغادرة المسافرين وتم الغاء نظام المزادات ليقوم بنك السودان بتغطية استخدامات غرف التجارية البنوك . (1)

ويمكننا ان نورد فيما يلي تفصيل لآلية السعر التشفيري :

أ) يتم احتساب سعر الصرف يوميا من واقع العمليات التي تتم في سوق النقدة الاجنبي بالبلاد عن طريق المتعاملين فيه عبر البنوك والصرافات وما بين المصدريين والموردين وبنك السودان على ان يكون هنالك نطاقا حول السعر التاشيري لأغراض ادارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان المركزي .

ب) يستمر بنك السودان المركزي في مقابلة طلبات البنوك والصرافات يوميا بأسعار تختلف باختلاف حجم المبالغ المطلوبة لكل عملية .

(1) منشور بنك السودان رقم 6/2001 ، 12/2001 ، 19/2001 ، 22/2002 الصادرة من ادارة النقد الاجنبي

استهدفت سياسات النقد الاجنبي لعام 2002م المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحديد التعامل بالنقد الاجنبي كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الاجنبي وحصر وتسجيل راس المال الاجنبي المستثمر .

شهدت هذه الفترة ومنذ نهاية 2004م العمل على ترفيع سعر الجنيه السوداني لأول مرة في تاريخه حين رأت السلطات ان سعر الصرف للدينار السوداني مقابل العملات الحرة اقل من قيمته . وبعد دراسة اعدتها بنك السودان المركزي مع صندوق النقد الدولي تم التوصل الى ترفيع سعر الصرف للجنيه السوداني وبدا ترفيع السعر واستمر ذات الاتجاه في عام 2005م.⁽¹⁾

سجل سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي تحسنا مستمرا خلال عام 2006م وبلغ السعر من 230.67 في عام 2005م الى 202.48 في 2006 م كما يبين الجدول رقم (3-5) سعر الصرف خلال الفترة (2005 - 2006)م.

وخلاصة الامر يمكن أن نقول، بالرغم من التغيرات والتطورات الكبيرة التي حدثت في سياسات سعر الصرف في السودان، الا أن الواقع العملي يشير الى عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي:

1- سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي ببيعاً وشراءً في كل معاملاته.

2- أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددتها المصارف، إذ أن هناك حدود مرسومة لتحرك أسعار البيع والشراء.

3- السعر التأشيري: ويتم إحتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الاجنبي عن طريق المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات، وما بين المصدرين والمستوردين والبنك المركزي، وفي نطاق قدره 1% حول السعر التأشيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة البنك المركزي.

4- أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.

5- أسعار السوق الموازي: وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبايعين، وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على الاحتياجات عن طريق الشراء عبر القنوات الرسمية، ويتمثل سعر السوق الموازي في

(1) محمد الحسن محمد احمد الخليفة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 34-46

سعر التحويل من حساب لحساب، والتعامل خارج القنوات الرسمية، وهناك اثار سالبة تترتب على التعامل فى السوق الموازية، منها تغيير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية، الامر الذى يؤدى الى تقلبات فى قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية الاخرى.

يجدر الاشارة هنا الى أنه تترتب على الحظر التجاري الأمريكي المفروض على السودان منذ العام 1996م آثار سالبة نتيجة لتعطيل تنفيذ التحويلات الخارجية عبر المقاصة الدولارية بنيويورك وتجميد بعض الارصدة، هذا بالاضافة لانخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية. ولتتفادى هذه الاثار تم توجيه المصارف بالتحول للتعامل بالعملات الاجنبية الاخرى خلاف الدولار الأمريكي إعتباراً من 2008/1/1، وتم إصدار عدد من الموجهات فيما يتعلق بتعامل المصارف مع البنك المركزي والمراسلين والعملاء.

1-3: أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة:

جدول رقم (3-13): الصادرات والواردات والاحتياطيات

مليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الاحتياطيات	معدل تغطية الاحتياطيات للواردات
1997	594.20	1579.60	81.60	0.62
1998	595.80	1914.70	90.60	0.57
1999	780.10	1414.90	188.70	1.60
2000	1806.70	1552.70	137.80	1.06
2001	1698.70	2300.90	49.70	0.26
2002	1949.10	2446.40	248.90	1.22
2003	2542.20	2881.90	529.40	2.20
2004	3777.80	4075.20	1338.0	3.94
2005	4824.30	6756.80	1868.60	3.32
2006	5656.60	8073.50	1659.90	2.47
2007	8979.24	8775.46	1377.90	1.88

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يتضح من الجدول (13) التذبذب الواضح في موقف الاحتياطيات الخارجية خلال الفترة 1997-2007، كما شهدت نسبة تغطيتها للواردات تذبذباً أيضاً، حيث سجلت في الفترة 1997-1998 تغطية واردات أقل من شهر، بينما تحسن الموقف في الاعوام 1999، 2000، و2002 الى تغطيتها أكثر من شهر، وفي العامين 2003 و2006 تجاوزت تغطية الاحتياطيات للواردات أكثر من شهرين، بينما سجلت تغطية مقدارها أكثر من ثلاثة أشهر في العامين 2003 و2004، وذلك نتيجة لتصدير النفط.

جدول رقم (3-14): صافي الاصول الاجنبية

بليون دينار

السنة	الاصول الاجنبية	الخصوم الاجنبية	صافي الاصول الاجنبية
1997	140.00	5498.00	-5338.00
1998	216.00	7675.00	-7459.00
1999	486.00	8381.00	-7895.00
2000	731.10	8204.30	-7473.20
2001	412.50	8135.00	-7772.50
2002	1198.50	8598.40	-7399.90
2003	2298.10	9148.40	-6850.30
2004	4203.60	8946.80	-4743.20
2005	5804.50	7992.00	-2189.70
2006	4298.20	7445.00	-3146.80
2007	3552.30	7615.50	-4063.20

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يتضح من الجدول (14) التذبذب الواضح إرتفاعاً وانخفاضاً في قيم الاصول الاجنبية خلال الفترة 1997-2007، أما الخصوم الاجنبية فقد ظلت في إرتفاع مستمر منذ العام 1997، وذلك نسبة للزيادة المستمرة في الالتزامات الخارجية منذ العام 1997-2003، ثم عاودت الانخفاض مرة أخرى مما أدى الى ظهور عجز في صافي الاصول خلال الفترة.

جدول رقم (3-15): موقف الحكومة المالي

مليون جنيه

السنة	الايادات العامة	المصروفات العامة	الفائض/العجز
1997	1086.00	1174.00	158.00-
1998	1592.00	1575.00	17.0
1999	2052.00	1975.00	77.0-
2000	3340.00	3000.00	215.0
2001	3562.00	3428.00	224.0
2002	4722.00	3770.00	952.0
2003	7036.00	5633.00	1403.0
2004	10239.00	7936.00	2303.0
2005	12184.00	10435.00	1749.0
2006	15075.00	14713.00	362.0
2007	17941.00	15986.00	303.0

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

نلاحظ تحسن الموقف الحكومي المالي خلال الفترة.

جدول رقم (3-16): المؤشرات الاقتصادية الكلية

%

السنة	سعر الصرف	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو عرض النقود
1997	1.5777	47.2	6.1	37
1998	1.9791	17.00	18.0	30
1999	2.5035	16.2	6.0	25
2000	2.5735	3	8.3	33
2001	2.6143	4.9	6.1	26
2002	2.6200	8.3	6.5	30
2003	2.6000	7.7	6.0	30
2004	2.5100	8.5	9.1	31
2005	2.3100	8.5	8.3	43
2006	2.0100	7.2	10.0	30
2007	2.0775	8.1	10.5	10

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ الآتي:

1- عرض النقود والتضخم: نظراً للعلاقة الطردية بين عرض النقود والتضخم فقد كان معدل نمو عرض النقود متذبذباً خلال الفترة، وكذلك معدل التضخم الذي لم يحقق المستويات المقبولة خلال الأعوام (2007-2000)م (خانة عشرية واحدة)، إلا أنه خلال الأعوام (1996-1999)م حقق معدلات تفوق الخانة العشرية الواحدة، وقد يرجع ذلك إلى الزيادة في الأصول المحلية أو الزيادة والانخفاض في صافي الأصول الأجنبية، أو إعادة التقييم للأرصدة الخارجية.

2- الناتج المحلي الإجمالي: هناك تحسن واضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، ويرجع ذلك الى الفائض أو العجز في صافي المتحصلات والمدفوعات غير المنظورة، أو التحسن في متوسط سعر الصرف، وزيادة الانتاج والانتاجية.

3- الاحتياطات: أما في جانب الاحتياطات يلاحظ التذبذب خلال الفترة (1996-2001)م ، ثم التحسن المضطرب خلال الفترة (2002-2007)م، وذلك نتيجة لزيادة قيمة الصادرات البترولية لارتفاع متوسط سعر البرميل، وقد سجلت إنخفاضاً في عامي (2006 و 2007)م ويعزى ذلك لارتفاع الطلب على موارد النقد الأجنبي نتيجة لتحويلات المستثمرين الاجانب للخارج.

4- مؤشر سعر الصرف: وفيما يتعلق بأداء سعر الصرف خلال الفترة، يلاحظ تراجع المؤشر من (103.74 دينار في عام 1996م الى أن بلغ (250.35 دينار في 1999م ، ثم الاستقرار نسبياً الى أن بلغ (207.75) دينار في العام 2007، ويعزى هذا التحسن الى البدء في تصدير البترول السوداني منذ العام 1999م.

تمت ازالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الاجنبي والمقيدة بالعملة المحلية وسمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد .

تم السماح للمصارف بإصدار خطابات الضمان بالنقد الاجنبي لصالح المستفيدين بالداخل بغرض الدخول في العطاءات اذا كانت شروط العقد تنص على ذلك. (1)

سادسا : سعر الصرف خلال الفترة عام 2008-2016م :

التأثير الفعلي على السودان بدا خلال الربع الرابع من العام 2008م حيث بدأت الضغوط على سعر الصرف نتيجة لانخفاض الاحتياطات الخارجية ثم ظهرت بعد ذلك الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وأخذت هذه الفجوة في إتساع إذ بلغت نسبة الفجوة في فبراير 2009م حوالي 4% وفي سبتمبر 2010م بلغت حوالي 23% كما بدأت الفجوة تتسع بين السعر الرسم والسعر الموازي إرتفع حجم تدخل البنك المركزي كمحاولة لإعادة التوازن السوق النقد الأجنبي وتحقيق إستقرار على سعر الصرف، وقد بلغ متوسط مبيعات النقد الأجنبي خلال الفترة من يناير 2009م الي سبتمبر 2010م حوالي ما يعادل 644 مليون جنية شهرياً ما إتخذت العديد من الضوابط والإجراءات التي هدفت الي تقليل الطلب على النقد الأجنبي وزيادة العرض عن طريق تشجيع الصادرات غير البترولية واهم تلك الإجراءات فيما يتعلق بالواردات عموماً واستيراد السيارات بصفة خاصة .

(1) غصون محمد موسي ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 46-48

وفي العام 2015 قام بنك السودان المركزي بعدد من الإجراءات التي هدفت لإحداث قدر من الاستقرار النسبي في سعر الصرف وخفض الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي خلال العام 2010 ، وتمثلت تلك الإجراءات في ضبط موارد النقد الأجنبي وإعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية بغرض استقطاب موارد المنظمات الأجنبية إلى السوق المنظم وتنظيم استخدامها ، إضافة إلى إلزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية الأخرى بالعملة الأجنبية، أما في جانب تشجيع الصادرات فقد تم تشجيع وتبسيط الإجراءات التصديرية وإستيراد الحاصل كما تم السماح بإستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي بدون تحويل قيمة لتشجيع الاستثمار وتقليل الطلب على النقد الأجنبي في الداخل ولقد كان سعر صرف هذا العام 6.01 دولار أمريكي . وفي العام 2016م أدت السياسات والإجراءات التي اتخذت إلى أحداث إستقرار نسبي في سعر الصرف . حيث تقلصت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي الي 5% فقط في المتوسط في ديسمبر 2016 حيث أصدر البنك عدداً من الضوابط والإجراءات بهدف إيجاد توازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي .

سعر الصرف خلال الفترة (2008-2010)م

ركزت سياسات النقد الاجنبي من عام 2008-2010م على تحقيق الاتي :

- 1- سعر صرف مستقر ومرن .
- 2- بناء الاحتياطات .
- 3- ادارة الاحتياطات بما يساعد على استقرار سوق النقد الاجنبي .
- 4- تفعيل سوق ما بين المصارف .

وفي سبيل تحقيقي ذلك تم اجراء العديد من التعديلات فقي الضوابط المنظمة لعمليات النقد الاجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة وقد شملت هذه التعديلات الاتي :

1. ازالة بعض القيود على تغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الاجنبي والمقيدة بالعملة المحلية حيث سمح للمصارف بتغذيتها .
2. السماح لشركات الصرافة بالعمل في مجال التحويلات الداخلية .
3. سعر الشراء وسعر البيع للعملات الاجنبية .

4. توجيه المصارف وشركات الصرافة بأخطار البنك المركزي بالتعادلات التي تطرا على اسعار الصرف لديها خلال اليوم وقد انعكست هذه التعديلات على استقرار واداء سعر الصرف . (1)
5. تخفيض تكلفة التمويل بالنسبة للاستيراد عن طريق التسهيلات الخارجية وذلك لخفض تكلفة السلع المستوردة.
6. إلغاء كافة ضوابط تغذية واستخدامات الحسابات الخاصة والاستعاضة عنها بضوابط جديدة .
7. إلزام المصارف بشراء المبالغ المباعة من الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي لصالح البنك المركزي ، السماح لشركات الصرافة بالعمل في مجال التحويلات الداخلية وتوجيهها وتحديد سعر الشراء وسعر البيع للعملات الأجنبية بنسبة 0.4% من سعر الشراء ، وإخطار البنك المركزي بالتغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف لديها خلال اليوم . انعكست هذه الإجراءات على أداء سعر الصرف حيث سجل متوسط سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.325 جنية خلال العام 2009م مقارنة ب 2.0913 جنية في العام 2008م وسجل متوسط سعر اليورو 3.2195 جنية خلال العام 2009م مقارنة ب 3.0969 جنية خلال العام 2008م.

سعر الصرف خلال الفترة (2011-2016) م :

ركزت سياسات سعر الصرف في هذه الفترة بشكل أساسي على :

1. الاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير المعاملات الجارية عبر المزيد من الحرية في التغذية والاستخدام للحسابات والودائع والتحويلات للمصارف وشركات التحويل المالية وحرية استخدام النقد الأجنبي في إطار التوجيهات الصادرة من بنك السودان المركزي .
2. إلزام المصارف بنسبة الانكشاف المقررة لمراكز النقد الأجنبي .
3. الاستمرار في إصلاح تشوهات سعر الصرف.
4. استقرار سعر الصرف من خلال الاستمرار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار .

(1) غصون محمد موسي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 46-48

5. بناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي عن طريق :

- أ) الاستمرار في الترشيد على النقد الأجنبي .
- ب) استقطاب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
- ت) جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة .
- ث) زيادة فعالية وكفاءة إدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة .
- ج) استمرار بنك السودان المركزي في شراء وتصدير الذهب.
- ح) توفير تسهيلات وخطوط تمويل خارجية لتوفير السلع الاستراتيجية واحتياجات التنمية.
- خ) تشجيع وترقية الصادرات بواسطة شركات التامين والوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات.
6. تشجيع إنشاء مصارف مشتركة مع شركاء التجارة الخارجية.
7. الاستمرار في تفعيل اعتماد الإيوان الصيني في تسوية المعاملات بين السودان والصين.

الجدول رقم (3-17): سعر الصرف الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وعرض النقود

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم	معدل نمو عرض النقود	سعر الصرف
2008	7.8	14.3	16.3	2.09
2009	6.1	11.2	23.5	2.33
2010	5.2	13	25.4	2.67
2011	1.9	18.1	17.9	2.67
2012	1.1	35.1	40.2	3.3
2013	3.6	37.1	13.3	3.57
2014	3.1	36.9	17.0	5.9
2015	4.3	16.9	20.5	6.4
2016	4.9	17.8	29.0	6.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

المبحث الأول

ماهية الاقتصاد القياسي والنماذج القياسية

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مره عام (1926م)، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي (Ranger FrischK)، وهناك من يؤرخ مولد الاقتصاد القياسي بفترة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر للعالم الاقتصادي Coumout عندما استخدم التحليل الكمي في أبحاثه بطريقه منظمه بل يعتبر أبوالاقتصاد القياسي في رأي البعض، كما أرخه البعض إلى كيناي عام (1758م)، والبعض الآخر أرخه إلى انجل في القرن التاسع عشر.

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، وأيضاً هوفرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بصورة كميه من خلال بيانات واقعيه بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية¹

ويعرف علم الاقتصاد القياسي بأنه أحد الفروع الحديثه لعلم الاقتصاد، باعتباره الأداة التي تقيم متغيرات أو افتراضات النظرية بإعطائها تقديرات عدديه تقربها من الواقع.

فإن جوهر الاقتصاد القياسي هو تقدير وقياس العلاقات والقوانين باستخدام الأساليب القياسية المسندة للنظريات الإحصائية والرياضية، أي أن الاقتصاد القياسي هو التكامل بين الاقتصاد والرياضيات والإحصاء بهدف الوصول للقيم العددية لمعالم العلاقات الاقتصادية.²

⁽¹⁾ عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه ، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعيه الإسكندريه للنشر ، الطبعة الثانيه ، سنه 2005.

⁽²⁾ طارق محمد الرشيد ، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي ، دار النشر حي تاون - السودان الطبعة الأولى ، 2005.

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي

أولاً: تحليل واختبار النظرية الاقتصادية

تحليل واختبار النظريات الاقتصادية (هدف تحليلي) يعتبر من الأهداف الرئيسية للاقتصاد القياسي، فإن أي نظرية اقتصادية تحتوي على نوعين من الفروض، فروض مفسره، وفروض مقيده يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ويستنبط منها الاستدلال المنطقي أو ما يسمى بالفروض المفسرة (Hypotheses) التي تفسر الظروف أو الظواهر الاقتصادية محل الدراسة، أما الافتراضات المقيدة فالمقصود منها عزل تأثير العوامل الأخرى التي ليست محل الدراسة أو تثبيتها فإن الاقتصاد القياسي يقوم باختبار وتحليل تلك الافتراضات ومدى صحة النظرية الاقتصادية للظواهر المفسرة، وفي هذا الصدد يوجد احتمالان، الأول أن تتفق النظرية مع الواقع وفي هذه الحالة نقبل النظرية على أنها صحيحة في ظل الافتراضات الموضوعية، والثانية أن تتعارض النظرية مع الواقع، وفي هذه الحالة ترفض النظرية في صورتها الأساسية وإن نعد لها ثم نعيد اختبارها من جديد.

ثانياً: تقدير قيم المعلمات (تفسير بعض الظواهر الاقتصادية)

يتم تطبيق طرق الاقتصاد القياسي بهدف الحصول على قيم عدديه لمعاملات العلاقات الاقتصادية (هدف حسابي)، كالمرونة والميول الحدي والمعاملات الفنية للإنتاج، وكلها أدوات لها أهميتها في اتخاذ القرارات وصياغة السياسات الاقتصادية.

ثالثاً: التنبؤ (هدف استشرافي)

تكمن أهمية الاقتصاد القياسي في عملية التنبؤ في تحقيق التقديرات للنماذج الاقتصادية التي تستخدم في الحصول على تنبؤات كميته للمتغيرات الاقتصادية خارج الفترة الزمنية المستخدمة للتقدير وهي مهمه في مجال تخطيط المستقبل وتمكن واضعي السياسة ومتخذي القرارات من تنظيم الحياة الاقتصادية ورسم السياسات (هدف تخطيطي).

يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية، وتحديد هذه القيم يساعد في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات، فإذا أرادت الحكومة اتخاذ قرار متعلق بالحد من مشكلة التضخم

من خلال التحكم في كمية عرض النقود فلا بد من معرفة معامل العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود قبل اتخاذها القرار¹

المطلب الثالث: مفهوم النماذج القياسية

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعه من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقة، يهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، بل يتضمن العلاقة الأساسية، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية الهيكل الاقتصادي.²

المطلب الرابع: معادلات النموذج الاقتصادي

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعه من العلاقات الاقتصادية أو المعادلات تسمى هذه المعادلات بالمعادلات الهيكلية، وذلك لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بنائه، وتتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي من المعادلات الآتية:

1. **المعادلات التعريفية:** وهي متطابقات توضح قيمة المتغير التابع، (الدخل يساوي الاستهلاك + الادخار) والدخل متغير تابع مثال لها: $Y = C + S$.

2. **المعادلات السلوكية:** هي المعادلات التي تعبير عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية في النموذج، مثال لذلك دالة الاستهلاك التالية:

$$C = a + bx + u$$

3. **المعادلات الفنية:** تهتم هذه المعادلات بطبيعة العلاقات بين مستوى الإنتاج من سلعه ما وبين

مدخلات الإنتاج وهي توضح الكيفية التي يتحقق بها الإنتاج مثال دالة إنتاج كوب دوجلاس: $Y = A L^a \cdot K^b$ ³.

(1) سمير محمد عبدالعزيز، الإقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 32.

(2) نعمة الله بخيت إبراهيم، مقدمه في مبادئ الإقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعه للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 20.

(3) أحمد عبدالله إبراهيم، مقدمه في الإقتصاد القياسي، شركة مطابع السودان للعمله، الخرطوم، 2000، ص 15.

المطلب الخامس: توصيف النموذج الاقتصادي

هي اول خطوات البحث القياسي عند دراسة اي ظاهر اقتصادية، وهي التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة او مجموعة من المعادلات.

أولاً: توصيف النموذج القياسي للدراسة الحالية

1. تصنيف متغيرات النموذج:

أ- **المتغيرات الداخلية:** هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معاملات النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفردة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغير الداخلي في متغير سعر الصرف.

ب- **المتغيرات الخارجية:** هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، وتسمى بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية المستقلة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغيرات الخارجية في محددات سعر الصرف (الناتج المحلي الإجمالي - احتياطي النقد الأجنبي - معدل التضخم - الانفتاح على العالم الخارجي).

ج- **المتغيرات المتخلفة زمنياً:** إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترة إبطاء (تخلف زمني) فإنها في هذه الحالة تعامل معاملة المتغيرات الخارجية، فيتم جمعها مع المتغيرات الخارجية لا تتضمن الدراسة الحالية متغيرات متباطئة زمنياً.

2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج:¹

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة أو غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا

¹ طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولولحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها:

أ- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذومحورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الآخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولاكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

ب- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فإن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذومعادلات متعددة (نموذج معادلات انية) حتى يأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:** فهناك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.
- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث الى اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

❖ الشكل القياسي للنموذج المقترح لدراسة العوامل المؤثرة على سعر الصرف

$$EX = \alpha + \beta_1 INF - \beta_2 FR + \beta_3 GDP + \beta_4 DOP + \mu$$

حيث ان :

INF: معدل التضخم.

FR: احتياطي النقد الاجنبي.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي.

DOP: الانفتاح على العالم الخارجي.

المعلمات المراد تقديرها: $\alpha, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \mu$.

❖ الشكل القياسي للنموذج المعدل لدراسة العوامل المؤثرة على سعر الصرف

$$\text{LOG}(EX) = \alpha + \beta_1 INF - \beta_2 FR + \beta_3 GDP + \beta_4 DOP + \mu$$

ثانياً: تحديد القيم والإشارات المسبقة للنموذج

من خلال الدراسات السابقة لسعر الصرف نلاحظ ان هنالك لبس لدي بعض الباحثين عند الحديث عن اتجاه العلاقة بين سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليها على سبيل المثال نجد عند حديثهم عن طبيعة العلاقة بين النموالاقتصادي وسعر الصرف على وجود علاقة طردية بين النموالاقتصادي وسعر الصرف وهو قول صائب ان كنا نتحدث عن طبيعة العلاقة بين العملة الوطنية والنموالاقتصادي بحيث ان زيادة النموالاقتصادي يحسن من قوة العملة الوطنية، لكن من جهة أخرى عندما نتحدث عن سعر صرف الجنية السوداني مقابل العملات الاجنبية فإن قيم سعر الصرف هي عبارة عن سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار) مقابل العملة الوطنية وليس العكس، وبالتالي عند زيادة النموالاقتصادي يتحسن قوة العملة الوطنية وبالتالي انخفاض عدد الوحدات اللازمة من العملة الوطنية المطلوبة مقابل العملة الأجنبية بمعنى ان كانت قيمة سعر صرف الدولار الواحد مقابل الجنية مثلاً تساوي (8.35) جنية، ستصبح بعد تحسن العملة الوطنية

نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي مثلاً (6.45) جنية، وبالتالي هذا يوضح لنا عكسية العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، وقس على ذلك.

الإشارات المتوقعة لمعامل النموذج بناءً على النظرية الاقتصادية:

- α : الثابت، حسب فروض النظرية الاقتصادية يجب أن تكون إشارتها موجبه.
- β_1 : إشارة معامل التضخم يجب ان تكون إشارتها موجبة حسب فروض النظرية الاقتصادية نسبة لوجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر صرف الجنية السوداني.
- β_2 : إشارة معامل النمو الاقتصادي يجب ان تكون إشارتها سالبة حسب فروض النظرية الاقتصادية نسبة لوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وسعر صرف الجنيه السوداني.
- β_3 : إشارة معامل احتياطي النقد الأجنبي يجب ان تكون إشارتها سالبة حسب فروض النظرية الاقتصادية نسبة لوجود علاقة عكسية بين احتياطي النقد الأجنبي وسعر صرف الجنية السوداني.
- β_4 : إشارة معامل الناتج المحلي الاجمالي إشارتها موجبة حسب فروض النظرية الاقتصادية نسبة لوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر صرف الجنية السوداني.
- β_5 : تتباين إشارة معامل الانفتاح على العالم الخارجي على حسب درجة الانفتاح حيث ان الانفتاح الكبير قد تنتج عنه صدمات تؤثر سلباً على سعر العملة الوطنية وبالتالي طردي على سعر الصرف، والعكس صحيح.
- β_6 : إشارة معامل إجمالي الصادرات إشارتها سالبة حسب فروض النظرية الاقتصادية نسبة لوجود علاقة عكسية بين إجمالي الصادرات وسعر صرف الجنية السوداني.

المطلب السادس: خصائص النموذج الاقتصادي القياسي

نجد أن جودة النموذج القياسي يمكن معرفتها وفقاً للخصائص التالية:

أولاً: المطابقة النظرية: أي مطابقة للنظرية الاقتصادية بشكل يصف الظواهر الاقتصادية التي يهتم بها بصور صحيحة.

ثانياً: القدرة على التفسير: أي قدرة النموذج على توضيح المشاهدات الواقعة بشكل متناسق مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية الذي يحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

ثالثاً: دقة تقدير المعالم: إذ أن التقديرات يجب أن تكون أفضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتساق هذه التقديرات بصفه مرغوبه يحددها الاقتصاد القياسي مثل: عدم التحيز والاتساق والكفاءة.

رابعاً: قدرة النموذج على التنبؤ: إن النموذج يجب أن يكون قادراً على التنبؤ بقيم مقبولة للمتغيرات الداخلية.

المبحث الثاني

الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة

المطلب الأول: مصادر جمع البيانات

أولاً: مصادر أوليه (التاريخية):

هي البيانات التي تقوم بإعدادها ونشرها بعض الجهات والهيئات المحلية والمركزية حكومية أم غير حكومية مثل بيانات دوائر الإحصاءات العامة والبنوك المركزية وغيرها.

ثانياً: مصادر ثانويه:

هي البيانات التي يتم نشرها من الجهات المشار إليها في المصادر الأولية وذلك إذا تم اقتباسها عن طريق جهات أخرى كالهيئات أو الصحف أو ما شابه ذلك.

ثالثاً: مصادر ميدانية:

وهذه تحدث في حال عدم توافر البيانات الأولية والثانوية، فعلى الباحث القيام بمهمة جمع البيانات وإعدادها عن طريق الدراسة الميدانية وذلك بتصميم صحيفة استبيان وفق الشروط العلمية حيث يقوم المحلل بإعداد مجموعه من الأسئلة حول أبعاد المتغيرات المختلفة لمجال الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار البيانات

أولاً: مفهوم عدم السكون واستقرار السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينه تؤثر في جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أوفي اتجاه معاكس، بمعنى آخر فإن وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة، وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائف، كما أن الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفقد عند استخدام سلاسل غير ساكنه، بالإضافة إلى صعوبة الاعتماد على قيمة المتوسط في التنبؤ، لأنه في حالة

وجود الاتجاه العام المتزايد فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أقل من الواقع، وفي حالة وجود الاتجاه العام المتناقص فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أعلى من الواقع.¹

ثانياً: اختبارات جذور الوحدة لسكون واستقرار السلسلة:

1. ديكي فولر المعدل (ADF):

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ويستخدم في معظم البرامج الجاهزة ويعزى هذا الاختبار إلى كلٍ من ديكي فولر (Dickey Fuller) وقد عرف علمياً باختبار (DF)، ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة.²

2. اختبار فيلبس بيرون (PP):

نقادياً لعيوب اختبار ديكي فولر جاء اختبار فيلبس بيرون والذي يميزه عن ديكي فولر بأنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، وأيضاً هو أفضل لرفض فرضية خاطئة بوجود جذور الوحدة، علاوة على ذلك بأخذ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية، ولا يحتوي على قيم متباطئة للفروق كما يسمح بوجود متوسط يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن.

ثالثاً: طرق التخلص من عدم السكون في السلسلة:

لتخلص من عدم السكون في السلسلة الزمنية ينصح باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التالية:

1. إضافة متغير الزمن إلى التحليل المتعدد العوامل، وذلك لإزالة الاتجاه العام، وإضافة متغير وهمي موسمي لإزالة الأثر الموسمي.
2. تحويل البيانات إلى التحويل اللوغاريتمي أو الأسّي وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الانحدار غير الخطي.

¹ نعمة الله بخيت إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 .

2) Harris, Richard Harris & Sollis , Richard . Sollis , Robert Applied Time Series Modeling And Forecasting , John Wiley and Sons Ltd , England , 2003 , pp 50 .

3. استخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الأولى أو الثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسله ساكنه ويقال عليها أنها متكاملة من الدرجة (D).¹

جدول رقم (4-1): استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار Philips Peron (PP) عند مستوى المعنوية (5%)

نتيجة الاستقرار	الاحتمالية	الجدولية	المحسوبة	متغيرات الدراسة
عند المستوى	0.0000	-3.052169	-22.91371	سعر الصرف (EX)
عند الفرق الأول	0.0006	-3.052169	-4.139128	احتياطي النقد الاجنبي (FR)
عند الفرق الأول	0.0199	-3.052169	-3.537311	معدل التضخم (INF)
عند الفرق الأول	0.0006	-3.052169	-5.297410	الانفتاح على العالم الخارجي (DOP)
عند المستوى	1.0000	-3.052169	-7.488004	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملاحق من رقم (2) إلى رقم (9) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من الجدول رقم (4-1) يتضح لنا ان متغير سعر الصرف (EX) ومتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) استقرت عند المستوى إذن فهي متكاملة من الدرجة صفر، ونجد ان كل من متغيرات احتياطي النقد الأجنبي (FR) ومعدل التضخم (INF) والانفتاح على العالم الخارجي (DOP) استقرت عند الفرق الأول إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولى، وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

رابعاً: مفهوم التكامل المشترك:

استخدم التكامل المشترك كل من انجل وجراجر سنة (1987م) لمعرفة خلوالنموذج من العلاقات الزائفة، لأن معلمات النموذج الزائف لا تتصف بالثبات وأن الإحصاءات لا تتبع التوزيع الطبيعي،² ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقه تجعل النسبه بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وأن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبه واحده يقال أنها متساوية التكامل ومن ثم علاقة الانحدار المقدر بينهما لا تكون زائفه على

¹ عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه ، مرجع سبق ذكره ، ص 649 .

² Johnston, Jack and Di Nardo. John Econometric Methods, Fourth Edition, Mc craw, Hill Companies, Inc 1997, pp 266.

الرغم من أن السلسلة الزمنية غير ساكنه، ولذلك وحتى يتحقق من ما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات السلسلة الزمنية زائفاً أم لا؟ يتعين على الباحث اختبار التكامل المشترك المتساوي.¹

1. اختبارات التكامل المشترك:

أ. اختبار انجل جرانجر (Engel-Granger test) (1987)

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

✓ . نقوم بتقدير إحدى الصيغ الآتية للتكامل المشترك من المتغيرين

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \mu_t$$

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \beta_3 X_t + \mu_t$$

✓ . نحصل على تقدير البواقي وفقاً للصيغ المستخدمة

$$e_t = Y_t - \hat{\beta}_1 - \hat{\beta}_2 X_t$$

$$e_t = Y_t - \hat{\beta}_1 - \hat{\beta}_2 T - \hat{\beta}_3 X_t$$

✓ . نقوم باختبار سكون السلسلة e_t وذلك بتقدير إحدى الصيغتين الآتيتين

$$\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta e_{t-j} + \varepsilon_t$$

ث. في حالة رفض فرض العدم $H_0: \lambda = 0$ تكون السلسلة e_t ساكنة وتنتصف بيانات السلسلتين

Y_t ، X_t بخاصية التكامل المشترك بالتالي لا يكون الانحدار بين السلسلتين زائفاً.²

¹ عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه ، مرجع سبق ذكره ، ص 271 .

² محمد جاسم محمد، استخدام نماذج GARCH للتنبؤ بمؤشر سوق الأوراق المالية السعودية، ورقة علمية في الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،

2010، ص (3).

ب. اختبار جوهانسون جويلز (1990) Johansson and Juilles

يعتبر اختبار انجل جرانجر للتكامل المشترك كافيا لو كان عدد المتغيرات موضع الدراسة يقتصر على متغيرين فقط، اما إذا كانت الدراسة تنصب على عدد من المتغيرات فمن المفيد استخدام تحليل التكامل المشترك لجوهانسون لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسون اختبار الأثر (Trace) لاختبار الفرضية القائلة ان هنالك على الأكثر عدد q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد ($r=q$) وتحسب نسبة الامكانية لهذا الاختبار على النحو التالي:¹

$$-2Q = -T \sum_{I=r+1}^p \ln(\lambda_p)$$

حيث λ_p و $r + 1$ هي اصغر قيم المتجهات الذاتية.

ومن اجل تحديد ما إذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك يتم اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في نظام متجه الانحدار الذاتي حيث يعرض:

✓ . نتائج اختبار (Maximum Eigen Value) القائم على فرض العدم وهو عدم وجود تكامل مشترك، مقابل الفرض البديل وجود تكامل مشترك.

✓ . نتائج اختبار الأثر (Trace) لمعرفة عدد المتجهات فإذا كان عدد المتغيرات في النموذج اكبر من $n > 2$ سيكون هناك اكثر من متجه للتكامل المشترك.

¹ طارق محمد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص (35).

خطوات اختبار جوهانسون:

✓ . اختبار درجة تكامل المتغيرات، حيث يتطلب اختبار جوهانسون ان تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة، بمعنى ان جميع المتغيرات مستقرة اما الفرق الأول فقط، او الفرق الثاني فقط.

✓ . تحديد عدد المتباطئات المناسبة للنموذج ويمكن ان نستعين في ذلك باختبار Lag Length Criteria.

✓ . اختيار النموذج فيما يتعلق بالعناصر القطعية.

✓ . تحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

ج. اختبار درين واتسون للتكامل المشترك:

اقترح هذا الاختبار بواسطة كل من سرجان وبارقانا، ويعتمد على إحصائية درين واتسون (DW) المتحصل عليها من إجراء انحدار النموذج، ويقوم هذا الاختبار على حساب إحصائية درين واتسون المصاحبة للانحدار المقدر وتسمى (D_C) المحسوبة ونبحث في جداول أعدها Bhargava Sargan عن (D_t) الجدولية، فإذا كانت D_C المحسوبة أكبر من D_t الجدولية نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد هنالك تكامل متساوي ولا يكون الانحدار المقدر زائفاً.

د. اختبار الحدود للتكامل المشترك (2001) Bound Test

تسمى بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك والتي اقترحت سنة (2001م) من قبل (Mohammed Hashem Pesaran & Yongcheol Shin & Richard J. Smith)، دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed lag model)، ويستند اختبار الحدود على اختبار F الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، وتمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، مثل (Engle and Granger (1987) و (Johansen (1988) و (Johansen-Juselius (1990)، بإمكانية تطبيق منهجية الحدود للتكامل المشترك علي عينات صغيرة

الحجم، وبغض النظر عما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة عند $I(0)$ أو $I(1)$ أو خليط بين المستوى والفرق الأول، بالإضافة إلى إمكانية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والمدى الطويل، كما تتضمن نتائج تصحيح الخطأ والتي تقيس قدرة النموذج في العودة الى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب في النموذج (ECM).¹

2. تطبيق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

أ: دواعي استخدام الباحث لاختبار الحدود دوناً عن اختبارات التكامل المشترك الأخرى: -

يتطلب تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك إلى ان تكون متغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة وهو ما لا يناسب بيانات الدراسة الحالية لذلك سوف نعتمد على اختبار الحدود للتكامل المشترك التي توفرها لنا نموذج ARDL والتي يمكن تطبيقها بغض النظر فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى فقط $\{I(0)\}$ ، والفرق الأول فقط $\{I(1)\}$ ، أو خليط بينهما.

ب: اختبار التكامل المشترك (العلاقة طويلة الاجل) بين متغيرات الدراسة: -

جدول رقم (4-2): اختبار الحدود Bound Test

الاختبار الاحصائي المستخدم (Test Statistic)	القيمة المحسوبة (Value)	عدد المتغيرات الخارجية (K)
F-Statistic	19.18460	4
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
Significance مستوى المعنوية	الحد الأدنى I0 Bound	الحد الأعلى I1 Bound
%10	2.45	3.52
%5	2.86	4.01
%1	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (7) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

¹ نورة بنت عبدالرحمن اليوسف، "العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، ورقة علمية منشورة في السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد (10)، العدد (20)، رجب (1434)هـ، يونيو (2013)م، ص (22).

بناءً على النتائج الإحصائية بالجدول (4-2) أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة لاختبار الحدود تساوى (19.18460)، وهي أكبر من القيمة الحرجة العليا والدنيا لاختبار الحدود حتى عند مستوى الدلالة الإحصائية 1% وهذه تعتبر دلالة على ان هنالك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة (احتياطي النقد الأجنبي - معدل التضخم - الناتج المحلي الاجمالي - الانفتاح على العالم الخارجي) إلى المتغير التابع (سعر صرف الجنية السوداني).

المبحث الثالث

نتائج تقدير نموذج الدراسة

المطلب الأول: تقدير اثر العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان

يقصد بتقدير النموذج إيجاد القيم الرقمية لمعاملات المتغيرات المستقلة التي توضح طبيعة وحجم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام أحد طرق التقدير، وسوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى التي تتميز بالخطية والكفاءة والكفاية وعدم التحيز، ومن خلال اتباع أسلوب التجريب توصل الباحث إلى ان الشكل الرياضي النصف لوغاريتمي في جانب المتغير الداخلي هو الشكل الأمثل لتقدير النموذج الحالي للدراسة.

جدول رقم (3-4) نتائج تقدير دالة العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

معنوية المعالم Prob.	قيمة (t) t statistic	الأخطاء المعيارية Std. Error	المعالم المقدرة Coefficient	المتغيرات Variables
0.0007	4.505893	0.177592	0.800209	α
0.0527	2.149121	0.002706	0.005815	INF
0.0022	- 3.876331	5.31E-05	- 0.000206	FR
0.0000	6.324680	2.25E-07	1.43E-06	GDP
0.6235	0.503846	0.700672	0.353031	DOP

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (8) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

جدول رقم (4-4) يوضح نتائج جودة التوفيق للنموذج:

R ²	R ⁻²	F. Statistic	Prob. of (F)	DW
0.955264	0.940352	64.06024	0.000000	1.087762

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (8) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

المعادلة المقدرة:

$$\text{LOG}(\widehat{EX}) = 0.8 + 0.0058 \text{ INF} - 0.0002 \text{ FR} + 0.00000143 \text{ GDP} + 0.35 \text{ DOP}$$

المطلب الثاني: تقييم نتائج النموذج المقدر

بعد إكمال عملية تقدير القيم الرقمية لمعاملات النموذج من خلال بيانات واقعيه، تأتي مرحلة تقييم المعلمات المقدره والمقصود بتقييم المعلمات المقدره هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أومعنى من الناحية الاقتصادية والقياسية.¹

أولاً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

ويكون ذلك باختبار مدى مطابقة إشارات المعالم المقدره للإشارات المسبقة المفترضة للمعالم المقدره، وبتقييم المعالم المقدره لنموذج العوامل المؤثرة على سعر الصرف يتضح الآتي:

1. قيمة الثابت (0.8) ذات إشارة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي صفر .

2. قيمة معامل معدل التضخم (0.0058) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف، أي كلما زاد معدل التضخم بوحدة واحدة تزداد عدد وحدات العملة الوطنية المطلوبة مقابل الدولار الواحد بـ (0.0058) وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، التي تفترض طردية العلاقة بين التضخم وسعر الصرف.

3. قيمة معامل احتياطي النقد الاجنبي (- 0.0002) ذات إشارة سالبة وهذه الإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين احتياطي النقد الاجنبي وسعر الصرف، أي كلما زاد احتياطي النقد الاجنبي بوحدة واحدة تنخفض عدد وحدات العملة الوطنية المطلوبة مقابل الدولار الواحد بـ (0.0002) وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، التي تفترض عكسية العلاقة بين احتياطي النقد الاجنبي وسعر الصرف.

4. قيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي (0.00000143) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف، أي كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة تزداد عدد وحدات العملة الوطنية المطلوبة مقابل الدولار الواحد بـ (0.00000143) وهذا لا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، التي تفترض عكسية العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف،

¹ عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه ، مرجع سبق ذكره ، ص (42).

ويمكن تبرير هذه الإشارة بأنه إذا كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن التضخم وليس عن الزيادة الحقيقية للإنتاجية يمكن ان تكون الإشارة موجبة.

5. قيمة معامل الانفتاح على العالم الخارجي (0.35) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الانفتاح على العالم الخارجي وسعر الصرف، أي كلما زاد الانفتاح على العالم الخارجي بوحدة واحدة تزداد عدد وحدات العملة الوطنية المطلوبة مقابل الدولار الواحد بـ (0.35) وهذا لا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، التي تفترض عكسية العلاقة بين الانفتاح على العالم الخارجي وسعر الصرف، وتعكس هذه الإشارة سلبية اثر الانفتاح على العالم الخارجي على العملة الوطنية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الفجوة الكبيرة والمتكررة بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات حيث نلاحظ من خلال السلسلة السنوية لهما ان قيمة الواردات أعلى بكثير من قيمة الصادرات.

جدول رقم (4-5): التقييم الاقتصادي للعوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان بإيجاز

المتغيرات	المعالم المقدرة	التقييم وفقاً للمعيار الاقتصادي
(α) الثابت	0.800209	موافقة للنظرية الاقتصادية
معدل التضخم (INF)	0.005815	موافقة للنظرية الاقتصادية
احتياطي النقد الاجنبي (FR)	- 0.000206	موافقة للنظرية الاقتصادية
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	1.43E-06	غير موافقة للنظرية الاقتصادية (تم تبريرها)
الانفتاح على العالم الخارجي (DOP)	0.353031	غير موافقة للنظرية الاقتصادية (تم تبريرها)

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

ثانياً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

ويتم ذلك باختبار معنوية المعالم المقدرة أي مدى تأثيرها على المتغير التابع واختبار جودة التوفيق، أي قياس المقدرة التفسيرية للنموذج ككل، فكلما كانت المعالم المقدرة معنوية وجودة التوفيق عالية دل ذلك على جودة النموذج المقدر، وبتقييم النتائج المقدرة وفقاً للمعيار الإحصائي يتضح ما يلي:

1. جودة توفيق النموذج "Adjusted R-Squared":

يستخدم معامل التحديد المعدل لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويذل معامل التحديد المعدل (0.94) على أن المتغيرات التفسيرية المستقلة (INF, FR, GDP, DOP) مسئولة بنسبة (94%) من التغيرات التي

تحدث في المتغير التابع (سعر الصرف) نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية المستقلة والباقي (6%) هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى (العشوائية) الغير مضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج لان المتغيرات المضمنة في النموذج هي الأعلى تأثيراً في المتغير التابع من المتغيرات الغير مضمنة في النموذج.

2. المعنوية الكلية للنموذج "F-Statistic":

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي (0.000000) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) وبالتالي هذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

3. المعنوية الجزئية للنموذج "T-Statistic":

قاعدة القرار:

$$H_0: \beta = 0 \quad \text{فرض العدم} \quad H_1: \beta \neq 0 \quad \text{الفرض البديل}$$

نقبل فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، وقبول فرض العدم يعني ان المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع). نرفض فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعني ان المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

جدول رقم (4-6): نتائج التقييم الإحصائي للمعنوية الجزئية في النموذج بإيجاز

المتغيرات	القيمة الاحتمالية لـ (t)	المعنوية عند (5%)	المعنوية عند (10%)
(α) الثابت	0.0007	معنوي	معنوي
معدل التضخم (INF)	0.0527	غير معنوي	معنوي
احتياطي النقد الاجنبي (FR)	0.0022	معنوي	معنوي
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	0.0000	معنوي	معنوي
الانفتاح على العالم الخارجي (DOP)	0.6235	غير معنوي	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

ثالثاً: تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلوالنموذج من مشاكل القياس وهي:

1. مشكلة اختلاف التباين.
2. مشكلة الارتباط الذاتي .
3. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.
4. مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

لكي تتوفر فيها الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية، فإذا لم تستوفي فروض الاقتصاد القياسي المستخدمة، إما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة، أو تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة للاستخدام، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد قبول المقدرات إحصائياً.

1. اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test:

جدول رقم (4-7): اختبار اختلاف التباين في النموذج باستخدام اختبار ARCH-LM

إسم الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
ARCH-LM	F-statistic	2.161073	Prob. F(1,14)	0.1637
	Obs*R-squared	2.139534	Prob. Chi-Square(6)	0.1435

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (18) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لـ (F = 0.1637) و (Chi-Square = 0.1435) في اختبار ARCH-LM نجد انها في كلا المعيارين أكبر من (5%) وهذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج المقدر لدراسة اثر العوامل المؤثرة على سعر الصرف لا يُعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

أ. اختبار دربن واتسون Durbin-Watson Test

ألية اتخاذ القرار:¹

اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الفرض العدمي بشأن الارتباط الذاتي يتم وفقاً للقواعد التالية:

❖ نرفض فرض العدم في الحالة الأولى والثانية التالية:

الحالة الأولى: إذا كان $(4 - d_L < DW < 4)$.

الحالة الثانية: إذا كان $(0 < DW < d_L)$.

❖ نقبل فرض العدم في الحالة الثالثة والرابعة التالية:

الحالة الثالثة: إذا كان $(2 < DW < 4 - d_u)$.

الحالة الرابعة: إذا كان $(d_u < DW < 2)$.

❖ لا نستطيع اتخاذ قرار في الحالة الخامسة والسادسة التالية:

الحالة الخامسة: إذا كان $(4 - d_u < DW < 4 - d_L)$.

الحالة السادسة: إذا كان $(d_L < DW < d_u)$.

جدول رقم (4-8): اختبار دربن واتسون Durbin-Watson stat

DU	4-DU	DW	4-DL	DL
1.900	2.100	1.087762	3.221	0.779

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

¹ أسامة ربيع أمين، "التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة"، كلية التجارة - جامعة المنوفية - قسم الإحصاء والرياضة، ص (130).

من خلال النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (4-8) يتضح لنا ان القيمة المحسوبة والجدولية لاختبار درين واتسون توافق الحالة السادسة، وعلية يتطلب اختبار مشكلة الارتباط الذاتي استخدام اختبار اخر للكشف عن المشكلة.

ب. اختبار LM

جدول رقم (4-9): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام Breusch –Godfrey-LM

إسم الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
	LM	F-statistic	2.963560	Prob. F(1,11)
Obs*R-squared		3.608000	Prob. Chi-Square(1)	0.0575

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (11) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لـ (F = 0.1131) و (Chi-Square = 0.0757) في اختبار LM نجد انها في المعيارين أكبر من 5% وهذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة ارتباط ذاتي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

ج. اختبار كيو Q-STAT

جدول رقم (4-10): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام Breusch –Godfrey-LM

القيمة الاحتمالية	دالة الارتباط الذاتي	فترات التباطؤ
0.047	0.443	1
0.122	0.106	2
0.151	-0.217	3

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (9) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (4-10) نلاحظ قيم دالة الارتباط الذاتي متأرجحة ما بين التصاعد والتنازل وبالتالي هذه تعتبر دالة على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وهي ما تدل على القيمة الاحتمالية حيث نجد أنها أكبر من (5%) وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة ارتباط ذاتي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج وتؤكد نتائج اختبار LM.

3. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج

جدول رقم (4-11): اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد باستخدام اختبار VIF

القيمة المحورية (المركزية) لمعامل تضخم التباين Centered Variance Inflation Factors	المتغيرات Variable
NA	الثابت (α)
1.598446	معدل التضخم (INF)
2.102307	احتياطي النقد الاجنبي (FR)
3.649701	الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
4.467547	الانفتاح على العالم الخارجي (DOP)

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (13) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (4-11) يتضح ان جميع القيم المحورية لمعامل تضخم التباين اقل من القيمة المعيارية (10) وهذه تعتبر دلالة على خلوالنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test : -

جدول رقم (4-12): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج باستخدام اختبار JB

القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera	قيمة اختبار Jarque-Bera
0.720729	0.654985

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (14) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.72) وهي أكبر من (5%)، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

المطلب الرابع: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لثايل والذي يعتمد على الفروض الآتية :

فرض العدم: تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثايل أقرب الى الصفر.
الفرض البديل: تكون مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل ثايل اقرب الى الواحد الصحيح.

جدول رقم (4-13): اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام اختبار ثايل

اسم الاختبار	قيمة الاختبار
Theil Inequality Coefficient	0.034197

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

من خلال نتائج الجدول (4-13) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.03) وهي قريبة جدا من الصفر مما يشير إلى المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ بسعر صرف الجنية السوداني.

الخلاصة: من الاختبارات الإحصائية الأولية اتضح لنا ان متغيرات الدراسة كلها مستقرة عند الفرق الأول عدا متغير سعر الصرف (EX) والنتاج المحلي الإجمالي (GDP) استقرت عند المستوى، لذلك توجب على الباحث اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام اختبار الحدود (Bound Test) الذي دل على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وبالتالي وجود تكامل مشترك، ومن خلال اتباع أسلوب التجريب توصل الباحث إلى ان المعادلة النصف لوغاريتمية في جانب المتغير التابع هو الشكل الأمثل لتقدير العوامل المؤثرة على سعر صرف الجنية السوداني، وذلك لأن نتائج تقديره قد اجتازت المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي، كما ان قيمة معامل ثايل قد دلت على المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ بسعر الصرف.

المبحث الأول

مناقشة الفرضيات

بعد دراسة وتحليل سعر الصرف وتقييمها لما لها من أثر على النشاط الاقتصادي، وبعد تقدير أثر العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان خلال الفترة (2000-2016 م) وقياس معاملات المتغيرات المؤثرة في الدالة وتحديد إشارات المعالم وتقييمها من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف:

من خلال نتائج التحليل اتضح لنا ان هنالك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل معدل التضخم (0.0058)، ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف، وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (10%) حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها (0.0527) وهي اقل من (10%).

2. هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين احتياطي النقد الأجنبي وسعر الصرف:

من خلال نتائج التحليل اتضح لنا ان هنالك علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل احتياطي النقد الأجنبي (-0.0002)، ذات إشارة سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين احتياطي النقد الأجنبي وسعر الصرف، وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها (0.0022) وهي أقل من (5%).

3. هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف:

من خلال نتائج التحليل اتضح لنا ان هنالك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي (0.00000143)، ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف، وهذا لا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية تم تبريرها، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها (0.0000) وهي أقل من (5%).

4. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح على العالم الخارجي وسعر الصرف: من خلال نتائج التحليل اتضح لنا ان هناك علاقة طردية وليست ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل الانفتاح على العلم الخارجي (0.353)، ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الانفتاح على العلم الخارجي وسعر الصرف، وهذا لا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية تم تبريرها، وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها (0.6235) وهي أقل من (5%).

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

النتائج :

1. أظهرت نتائج التحليل الأولية ومن خلال استخدام اختبار فيلبس بيرون أظهرت استقرار جميع متغيرات الدراسة عند الفرق الأول عدا متغير المحلي الإجمالي (GDP) وسعر الصرف (EX) استقرت عند المستوى.
2. دلت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك على وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع، وبالتالي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهي تشير إلى صحة نتائج التقدير المتوصل إليها.
3. اثبتت نتائج التحليل ان هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف واحتياطي النقد الأجنبي.
4. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم.
5. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الانفتاح على العالم الخارجي
6. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والناج المحلي الاجمالي
7. دلت نتائج التحليل على جودة توفيق النموذج المقدر من خلال تفسيرها لـ (94%) من التغيرات التي تحدث لسعر الصرف.
8. اثبتت اختبارات المعيار القياسي خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية.
9. توصل الدراسة من خلال اختبار ثايل إلى وجود مقدرة عالية للنموذج المقدر على التنبؤ بسعر الصرف.

التوصيات :

- العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنيه وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل معدلات التضخم حيث يتمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر الصرف .
- توفير احتياطي كافي من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي من خلال وضع قوانين تساهم في جذب رؤوس الاموال الاجنبية حتى يتمكن من المحافظة على سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الاجنبية .
- العمل علي زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محليا التي تؤدي بدورها الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي مما يتعكس ايجابا على النمو الاقتصادي ولاستقرار سعر الصرف .
- العمل علي زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات المحليه للعالم الخارجي وذلك بتشجيع سياسة الصادر التي تعمل علي استقرار سعر الصرف

توصيات متعلقه بالدراسات اللاحقه :

- اجراء المزيد من الدراسات والبحوث ذات علاقه بموضوع محددات سعر الصرف فى السودان وذلك بادخال متغيرات مستقلة جديدة في النموذج بالاضافه الي زياده الفترة الزمنية .
- دراسة اثر رفع الحظر الاقتصادي علي سعر الصرف في السودان .
- دراسة اسباب عجز الميزان التجاري وعلاجها .

المبحث الثالث

قائمة المراجع والمصادر

أولاً : القرآن الكريم :

سورة نوح الآية (10-12).

ثانياً : المراجع :-

1. أحمد عبدالله أبراهيم، مقدمه في الإقتصاد القياسي، شركة مطابع السودان للعمله، الخرطوم، 2000م.
2. أسامة ربيع أمين، "التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة"، كلية التجارة – جامعة المنوفية – قسم الإحصاء والرياضة.
3. بابر مصطفى ، تحليل الكفاءة والانتاجية ، مفاهيم الانتاجية وطرق قياسها ، سلسلة عربية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت .
4. حمدي عبدالعظيم "الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة" .
5. حمدي عبدالعظيم ، سياسة سعر الصرف ، وهامشية النهضة المصرية ، القاهرة ، 1967م.
6. خالد حسن البيلي ، الاقتصاد الدولي ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد .
7. خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، 2000م ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر عمان الاردن.
8. زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر – الاسكندرية :الفتح للطباعة والنشر 2003م .
9. سمير محمد عبدالعزيز ، الإقتصاد القياسي مدخل في إتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997م.
10. طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2012م .
11. طارق محمد الرشيد، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي، دار النشر حي تاون – السودان الطبعة الأولى، 2005.
12. عبد العظيم سليمان المهل وخالد حسن البيلي ، لاقتصاد الكلي ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مركز التعليم عن بعد ، الطبعة الاولى ، 2004م .

13. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعيه الإسكندريه للنشر، الطبعة الثانية، 2005م.
14. عبدالله الشريف عبدالله الغول ، موضوعات في الإقتصاد الكلي ، الخرطوم ، مطبوعات جامعة ام درمان الاهلية ، 2007م.
15. عرفات تقي الحسني ، 2002م ، التمويل الدولي – دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان.
16. فريد بشير و عبدالوهاب الامين ، "اقتصاديات النقود والبنوك (المنامة : مركز المعرفة للاستثمارات والخدمات التعليمية ، الطبعة الاولى 2008م .
17. قدي عبدالمجيد "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية " .
18. محمد عبدالعزيز عجميه ، الإقتصاد الدولي – دراسة نظرية وتطبيقية "الاسكندرية : 2000م.
19. ملاي خثير رشيد "السياسة النقدية في الجزائر ، واقع وفاق" ملتقى السياسات الاقتصادية في الجزائر ، واقع وفاق ، جامعة تلمسان ، 2004م .
20. موسى سعيد مطر واخرون ، التمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2008م ،
21. نعمة الله بخيت إبراهيم، مقدمه في مبادئ الإقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعه للنشر، الإسكندريه، 2002م.

22. نواز عبدالرحمن الهيي ، منجد عبداللطيف الخشالي " مقدمة في المالية الدولية " .

23. Johnston، Jack and Di Nardo. John Econometric Methods، Fourth Edition، Mc crow، Hill Companies، Inc 1997، pp 266.

24. Harris، Richard Harris & Sollis ، Richard . Sollis ، Robert Applied Time Series Modeling And Forecasting ، John Wiley and Sons Ltd ، England ، 2003 ، pp 50 .

ثالثا : الرسائل العلمية :

1. ايمان عبد الغفار الطاهر ، أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف ، حالة السودان (1990 - 2011م) ، بحث ماجستير في الدراسات المصرفية ، رسالة منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2013 م
2. حسن توكل أحمد فضل، اثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان (1980-2014م)، رسالة غير منشورة ، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الحدود الشمالية، 2016م 1438هـ.
3. حيدر عباس حسين واخرون ، "محددات سعر الصرف في السودان خلال الفتره (1982_2004م) ، سلسله الدراسات والبحوث سلسله بحثيه تصدرها الاداره العامه للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي ، الخرطوم : بنك السودان المركزي ، الاصدار السابع ، 2006م.

4. سامية منصوري ، دراسة قياسية لبض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1975 – 2013م)، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر، 2014 م .
5. غصون محمد موسي ابراهيم ، تطبيق نماذج الانحدار الخطي المتعدد على دالة سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1980 – 2008) م، رساله ماجستير ، غير منشوره ، الخرطوم : جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ابريل 2010م.
6. محمد الحسن محمد احمد الخليفة واخرون ، دراسته توثيق سياسته سعر الصرف في السودان من 1956-2007م ، الخرطوم بنك السودان المركزي ، 2009.
7. محمد جاسم محمد، استخدام نماذج GARCH للتنبؤ بمؤشر سوق الأوراق المالية السعودية، ورقة علمية في الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2010م.
8. منال عطا المولى عباس، سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990 – 2001) م، جامعة الخرطوم ، 24-05-2015م.
9. مناهل هباني محمد، تقويم أثر تقلبات سعر صرف العملة الوطنية على معدلات التضخم في السودان (1980 – 2014) م، تكميلي ماجستير ، غير منشور ، جامعة الخرطوم ، 21-05-2017.
10. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف، "العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، ورقة علمية منشورة في السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد (10)، العدد (20)، يونيو(2013)م.
11. هيثم ضيف الله ابكر احمد ، نموذج قياس محددات سعر الصرف في السودان (1980 – 2011)م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، غير منشور ، 2012م .

رابعا : المواقع الالكترونية :

1. www.ibtesamah.com.showthread-t357710.html

خامسا: التقارير :

1. الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي (1980)م.
2. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.(1972 – 2016)م.
3. الجهاز المركزي للاحصاء .
4. منشورات بنك السودان الصادر من ادارة النقد الاجنبي .